الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي
ومحاولة التوصل لتسوية في الشرق الأوسط
(ديسمبر 1968 - ديسمبر 1969)

د. حسام حسين حنودة(*)

مقدمة:

عندما بدأ يارنج مهمته (منتصف ديسمبر 1967) ظهر الخلاف بشكل واضح بين الأطراف، ففي الوقت الذي طالبت فيه إسرائيل بمفاوضات مباشرة - لأنها السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية، وأن القرار 242 هو مجرد جدول أعمال يجب التفاوض حوله - رفضت مصر والأردن المفاوضات المباشرة وأصرتا على ضرورة أن يكون هناك انسحاب للقوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت عليها قبل 5 يونيو 1967، كشرط قبل أية مباحثات بين العرب وإسرائيل، وكذلك كان حال الاتصالات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في العام الأخير من ولاية الرئيس الأمريكي جونسون، ولكن دخل عنصر جديد في الأحداث، وهو تصاعد حرب الاستنزاف وخشية القوتين العُظْميَين من تجدد القتال مرة أخرى في الشرق الأوسط. وعلى إثر ذلك بدأت مرحلة جديدة من الاتصالات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة منذ تقديم الخطة السوفيتية في 30 ديسمبر 1968 حتى ديسمبر 1969.

وعليه فإن الدراسة تهدف إلى تتبع طبيعة هذه الاتصالات ومضمونها ومراحلها، ورصد ذلك وتحليله، بغية التوصل إلى تحليل واستنتاج مدى اهتمام القوتين الأعظم بحل الصراع العربي - الإسرائيلي.

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد، جامعة الأقصى - غزة، فلسطين.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج رئيس، وهو المنهج الوصفي التحليلي، أما التساؤل الرئيس للدراسة فجاء حول مراحل الاتصالات السوفيتية - الأمريكية المتعلقة بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وكيفية تأثير أجواء الحرب الباردة على مسيرتها ونتائجها. واعتمدت الدراسة بالأساس على تفحُّص ما ورد في وثائق الخارجية الأمريكية التي تناولت هذه الاتصالات، واستعراض مضمونها وتحليلها.

الخطة السوفيتية في (30 ديسمبر 1968):

كان بداية التحرك من جانب الاتحاد السوفيتي في 30 ديسمبر 1968 قبيل أن يتسلم الرئيس نيكسون مقاليد الحكم في 20 يناير 1969، حيث تقدم السوفييت بخطة للتسوية في الشرق الأوسط، سبقها تصريح سياسي عام، في 22 ديسمبر 1968، حول الشرق الأوسط، مضمونه أن الاتحاد السوفيتي مهتم بالموقف الخطير في الشرق الأوسط في ظل غياب أي تحرك حقيقي في اتجاه تحقيق تسوية سياسية مستقرة، والحقائق المتعلقة بذلك الأمر معروفة للحكومة الأمريكية، ولا توجد حاجة لبقاء الحالة على ما هي عليه هناك[1]، فالدول العربية وأولها مصر قد اعترفت بالقرار 242، وأعلنت استعدادها لتطبيقه بكل أجزائه، وفضلًا عن ذلك فإن مصر قد طلبت التوصل إلى جدول زمني لتطبيق القرار، وتقدمت بإجابات واضحة على النقاط السبع التي قدمها وزير الخارجية الأمريكي «راسك»، والتي أظهرت موقفًا إيجابيًا من الجانب المصري حول العديد من الأمور، أهمها: إنهاء حالة الحرب، وحرية المرور عبر الممرات المائية، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وتطبيق أية تعهدات تترتب على أية تسوية. مما يدلل على أن الدول العربية لديها رغبة في تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة[2].

وعلى الجانب الآخر رأى الجانب السوفيتي أنه لا توجد أية تغييرات في الموقف الإسرائيلي، فالقوات الإسرائيلية لا تتوقف عن الاستفزازات العسكرية

في منطقة قناة السويس ونهر الأردن، وكذلك فإن التصريحات الصحفية من جانب إسرائيل تعبر عن سياسات توسعية، وأن المشكلة الأساسية لتسوية الصراع في الشرق الأوسط هي ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة. أما الولايات المتحدة التي من المفترض أن يكون لها دور كبير في تحقيق تسوية، فنراها تتبنى الرؤية الإسرائيلية[3].

في ظل هذه الظروف رأى الجانب السوفيتي في بيانه السياسي أن الظروف في الشرق الأوسط تجعل من الواجب على الدول كافة الراغبة في استقرار الأوضاع، أن تتخذ إجراءات ملحَّة لمنع جولة أخرى من القتال، وذلك من خلال تحقيق تسوية عادلة على أساس القرار 242، وضرورة استئناف يارنج مهمتَه، وتأييده بجميع السبل لإنجاح مهمته. ورأى الجانب السوفيتي - أيضًا - أن اتخاذ إسرائيل مواقف سلبية هو العقبة الأساسية في طريق تحقيق تسوية، وبدوره طالب الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات من أجل استغلال نفوذها لدى إسرائيل حتى تتخذ مواقف أكثر واقعية[4].

اعتمدت الخطة السوفيتية بشكل أساسي على ضرورة استعداد إسرائيل وجيرانها (الدول العربية) لتطبيقها، والتأكيد على الالتزام من جديد بالقرار 242، والاستعداد لتطبيق بنوده كافة، على أن يوافق الطرفان أيضًا على إجراء اتصالات من خلال الوسيط الدولي «يارنج»، من أجل التوصل إلى جدول زمني لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في حرب عام 1967، على أن تكون هناك خطة متفَق عليها من أجل تطبيق بنود القرار 242 لإقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط[5].

على أية حال كان الغرض من الاتصالات تحت إشراف يارنج - حسب الخطة السوفيتية - هو الاتفاق على ترتيبات محددة لتطبيق القرار 242، تقبل الأطراف تطبيقها، والإعلان عن استعدادها لإنهاء حالة الحرب، وتحقيق تسوية

بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، وعلى إسرائيل أن تُظهر بالتحديد تاريخ انسحاب قواتها من الأراضي المحتلة عام 1967[6].

مراحل الانسحاب في ضوء الخطة السوفيتية:

في اليوم الذي تبدأ فيه القوات الإسرائيلية في الانسحاب، يتم تنفيذ الترتيبات على مراحل تحت إشراف مراقبين من الأمم المتحدة، على أن تقوم الأطراف المعنيَّة بإيداع ما لديها من وثائق مناسبة بشأن وقف حالة الحرب لدى الأمم المتحدة، وكذلك رأي كل طرف بشأن الاعتراف بإسرائيل واحترام سيادة كل دولة على أراضيها، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في العيش في سلام وأمن وحدود معترَف بها، على أن تدرج خارطة مناسبة لتحديد الحدود، وذلك تماشيًا مع القرار 242. والتأكيد على حرية الملاحة عبر الممرات المائية، وكذلك التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين، واحتمال إقامة مناطق منزوعة السلاح[7].

تنسحب القوات الإسرائيلية خلال شهر من جزء من الأراضي المحتلة إلى وسط سيناء ومن الضفة الغربية، ومن القُنَيْطرة بالأراضي السورية. وفي اليوم الذي تصل فيه القوات الإسرائيلية إلى الخطوط المحددة مسبقًا من سيناء والتي يمكن أن تكون من 30 إلى 40 كيلومتر شرق قناة السويس، تبدأ الحكومة المصرية في إدخال قواتها عبر قناة السويس والبدء في عمليات تطهير القناة من أجل استئناف الملاحة[8].

خلال الشهر الثاني، وبشرط انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط 5 يونيو 1967، وعودة الإدارة العربية، تقوم كل من مصر وإسرائيل، أو الحكومة المصرية وحدها في حالة موافقتها، بالمطالبة بنشر قوات للأمم المتحدة بالقرب من حدود 5 يونيو 1967، في سيناء وشرم الشيخ وقطاع غزة في المواقع التي كانت موجودة فيها قبل انسحابها في مايو 1967، ويتخذ مجلس الأمن قرارًا

بإرسال قوات الأمم المتحدة، والتأكيد على حرية الملاحة في مضايق تيران وخليج العقبة لسفن كل الدول[9].

وبعد اكتمال انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية، تتم عملية توقيع وثيقة متعددة الأطراف، يتم إيداعها مجلس الأمن، الذي - بدوره - يقوم باتخاذ قرار في ما يخص الحدود العربية الإسرائيلية، وأن تكون هناك ضمانات من جانب القوى الأربع الكبرى في مجلس الأمن وبدون استثناء[10].

رد الإدارة الأمريكية على الخطة السوفيتية:

في مقابل ذلك قامت الإدارة الأمريكية الجديدة بإعداد رد على الخطة السوفيتية، وتم تسليم الرد إلى أرجوف (الوزير المفوض بالسفارة السوفيتية) في واشنطن بتاريخ 15 يناير 1969. في بداية رده عبر الجانب الأمريكي عن ترحيبه بالرغبة السوفيتية للتعاون من أجل دعم الوسيط الدولي يارنج في جهوده لتعزيز اتفاق لتسوية سلمية مقبولة للصراع في الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة تقدر مواصلة تبادل وجهات النظر مع الحكومة السوفيتية حول الشرق الأوسط، خاصة أنه مع استمرار تأزُّم الموقف هناك، من الممكن أن يؤدي إلى تهديد لمصالح الولايات المتحدة[11]. ورأت الإدارة الأمريكية أن هناك عناصر بناءة في الخطة السوفيتية، خاصة الاعتراف بمبدأ كون التسوية يجب أن تقوم على اتفاق بين الأطراف من أجل إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، في سياق القرار 242[12].

ومن جهة أخرى جاء في تقييم الجانب الأمريكي للخطة السوفيتية، أن بها عناصر مكررة تمثل الموقف السوفيتي السابق، ولا تتفق مع وجهة نظر الإدارة الأمريكية، حول مسؤولية الاضطرابات في يونيو 1967، وحول المأزق الذي وصلت إليه تحركات يارنج من أجل التوصل لتفسير مناسب للقرار 242،

وأن الولايات المتحدة تعد أن من المهم ألا يكون هناك سوء تفاهم مع الاتحاد السوفيتي حول موضوع حيوي مثل هذا[13].

وحول القرار 242 رأت الإدارة الأمريكية أن إسرائيل قد قبلت القرار 242، وكذلك تقبل تطبيقه من خلال التوصل إلى اتفاق، وأن العرب على خلاف مع إسرائيل حول ذلك، ومن وجهة نظر الولايات المتحدة فإنه يتوجب على الأطراف مواصلة عملية توضيح مواقفها حول المشكلات الأساسية، وأن الخطة السوفيتية تتفق مع هذا الموقف[14].

أما عن الإشارة إلى خطوط الهدنة لعام 1949 (ما قبل 5 يونيو 1967)، فأكد الجانب الأمريكي أن هذه الخطوط كانت مجرد خطوط هدنة وليست تحديدًا لحدود سياسية، ويمكن أن تتغير باتفاق للانتقال من حالة الهدنة إلى سلام حقيقي، وأن الحدود الآمنة والمعترف بها التي جاءت في القرار 242، لا يمكن - ولا يجب - أن تعكس نتائج الحرب الأخيرة The Weight of Conquest، وإقامة سلام عادل وشامل، ولكن القرار في الوقت نفسه لم يحدد الحدود الآمنة والمعترف بها التي يجب أن تنسحب إليها القوات الإسرائيلية، كما لم يُشِرْ إلى خطوط ما قبل 5 يونيو 1976، أو إلى أي تاريخ آخر[15].

وبالتالي رأى الجانب الأمريكي أن الغرض الأساسي من القرار، هو إنجاز الانتقال إلى حالة سلام، واتفاق بين الأطراف على عناصره، وليس العودة إلى الوضع الذي كان قائمًا قبل حرب يونيو 1967، والولايات المتحدة مقتنعة أن العودة إلى الهدنة الهشة منذ 20 عامًا سوف يؤدي إلى تهديد للسلام العالمي، وأكد الجانب الأمريكي كذلك أنه لا يمكنه التحدث باسم إسرائيل، وإنما من الضروري تقديم وجهات نظر إسرائيل الخاصة حول هذه الأمور للحكومة السوفيتية، حتى يتم أخذها في الاعتبار[16].

وبينما ترى الخطة السوفيتية أن المشكلة المركزية للتوصل إلى تسوية هي

انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة إلى خطوط هدنة عام 1949، كانت الولايات المتحدة ترى أن ذلك تفسير غير صحيح للقرار 242، فالقرار من وجهة النظر الأمريكية يطالب إسرائيل بالانسحاب من أراضي احتلت عام 1967 إلى حدود آمنة ومعترف بها من خلال الاتفاق بين الأطراف، والإدارة الأمريكية تعتقد أن الخطة السوفيتية تطالب بذلك، فالخطة بصيغتها توضح أن يكون هناك اتفاق مؤقت بين الأطراف لمعالجة القضايا التي حددها القرار 242، وهذا الاتفاق المؤقت يتطلب مزيدًا من المشاورات بين الأطراف تحت إشراف يارنج، وتكون الخطوة التالية هي التوصل إلى شروط نهائية لاتفاق وفق القرار242[17].

ورأت الولايات المتحدة أن فكرة اتفاق أولي أو تفاهم بين الأطراف، هو أمر مفيد؛ حيث تسمح ليارنج بعقد اجتماعات إيجابية مع الأطراف، ويساعدهم في التوصل إلى اتفاق حول خطة محددة لاستيفاء كل بنود القرار 242، الاتفاق على جدول زمني في التوصل لمثل هذه الخطة، وأن الاتفاق يجب أن يكون حُزْمة واحدة بين إسرائيل وجيرانها العرب.

وحول حرية الملاحة رأت الإدارة أنه وردت إشارة لها في الخطة السوفيتية، ولم ترد إشارة إلى حرية الملاحة لإسرائيل عبر قناة السويس. وانتقد الجانب الأمريكي فكرة أن الحكومات العربية لن تشرع في تنفيذ أية التزامات يتم التوصل إليها إلا بعد الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة[18].

وأكدت الولايات المتحدة في ردِّها عن استعدادها للنقاش مع الاتحاد السوفيتي؛ لكي يقدم كل طرف وجهات نظره، من أجل تحقيق بدء الأطراف لمناقشة التفاصيل في ما بينهما تحت إشراف يارنج، وليس من جانب الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وواجب القوتين العُظْميين بذل المساعدة للسفير يارنج والأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق، وأن السلام لا يمكن فرْضه من

جانب الحكومتين، ولكن الاتفاق يجب أن تُتمه الأطراف المعنية، وأن الولايات المتحدة لا تعترض على جدول زمني لانسحاب القوات الإسرائيلية في حالة التوصل إليه من جانب أطراف الصراع[19]. وعليه فقد بدا واضحًا أن الإدارة الأمريكية تصر على المفاوضات المباشرة من خلال التأكيد على مسألة إتمام الاتفاق من جانب الأطراف المعنية.

أما في ما يتعلق بمسألة نزع سلاح سيناء، فقد رأى الجانب الأمريكي أن القرار النهائي حول ذلك يعتمد على الأطراف أنفسهم، وأن الحكومة الأمريكية ترى صعوبة في تطبيق المقترح السوفيتي الداعي إلى نزع سلاح جزء من سيناء؛ لأن ذلك لن يؤدي إلى تأسيس الأمن الضروري لإقامة سلام في المنطقة، خاصة أن الحرب في يونيو 1967 كانت نتيجة لأحداث في سيناء، وكذلك في حرب عام 1956[20]. وعليه فقد تمسك الجانب الأمريكي بالموقف الإسرائيلي حول نزع كامل لسلاح سيناء، وكذلك التمسك بأن تكون هناك مفاوضات مباشرة.

إدارة نيكسون تبدأ في مناقشة التحركات تجاه التسوية في الشرق الأوسط:

بدأت إدارة نيكسون مهامَّها بمناقشة موضوع تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، فخلال شهر فبراير1969 عقد مجلس الأمن القومي جلستين لمناقشة الأمر. وقد ناقشت الاجتماعات عدة خيارات، أولها كان ترك مسألة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي للأطراف ويارنج بشكل كامل، وهذا الخيار تم استبعاده. أما الخيار الثاني، فهو القيام بتحركات سياسية نشطة من جانب الإدارة الأمريكية، وبذل جهد مكثف مع الأطراف المعنية ويارنج، وكذلك مناقشات أمريكية سوفيتية لتطوير بعض المبادئ الجديدة، يُكلف يارنج بتقديمها للأطراف المعنية، بالإضافة إلى مناقشات القوى الأربع في الأمم المتحدة على مستوى المندوبين الدائمين. وهو الخيار الذي تم اختياره من أجل العمل على أساسه[21].

أما عن الخيار الثالث، فإنه ليس من المتوقع العمل من أجل تسوية عامة تشمل مصر والأردن وإسرائيل، والعمل من أجل وضع أهداف أولية لتسوية عامة، على أن تتم دراسة هذا الخيار بشكل منفصل، فقد تم وضع العناصر الأساسية لأية تسوية شاملة يتم مناقشتها والسير على أساسها في المباحثات الأمريكية مع السوفيت[22].

أما الهدف من المفاوضات فهو التوصل إلى اتفاق ملزِم، وأن الإدارة الأمريكية لا تعتقد في إمكانية التوصل إلى معاهدة سلام في هذه المرحلة، وإنما الغرض الأساسي من الممكن أن يكون توقيع وثائق مشتركة من جانب الأطراف المعنية، يتم المصادقة عليها من جانب مجلس الأمن[23].

وأما عن مسألة الانسحاب فقد رأت الإدارة الأمريكية ضرورة أن يكون هناك انسحاب للقوات الإسرائيلية إلى حدود آمنة ومعترف بها، وأنه في حالة التوصل إلى تسوية سيتوجب على إسرائيل أن تسحب قواتها إلى الحدود الدولية مع مصر، ولا بد أن تكون هناك ترتيبات خاصة لغزة، وبالنسبة للأردن فسيكون مطلوبًا من إسرائيل إخلاء الضفة الغربية باستثناء بعض التعديلات الطفيفة التي ربما يطلبها الطرفان[24].

أما عن المناطق ذات المواقع الحساسة (سيناء)، فيجب أن تكون منزوعة السلاح، وأن الولايات المتحدة لديها شكوك في أن إسرائيل ستقبل الانسحاب من الأراضي المحتلة بناءً على ترتيبات تسمح بأن تحل قوات أخرى محل قواتها المنسحبة[25].

وبالنسبة للقدس فلا بد أن يكون للأردن دور فيها، على أن يكون هذا الدور أكبر من الدور الديني، ولكن تسوية هذه المسألة ستكون مستبعدة إذا لم تكن المدينة موحَّدة، وإسرائيل سترفض التنازل عن أية سلطة في المدينة، ولكن الولايات المتحدة ترى أن العرب سيرفضون أية تسوية تستبعد الأردنيين

تمامًا من القدس العربية (الشرقية)[26].

كذلك لا يمكن تصور تسوية بدون ترتيبٍ ما حول اللاجئين، فهذه المشكلة أساسية، سواء بالنظر للمسوغات الرمزية أو الإنسانية، وهي تمد الفدائيين بمسوغ لانتهاج أسلوبهم من أجل استرداد أرضهم المفقودة. وإن أية تسوية لمشكلة اللاجئين لا بد أن تتضمن خياري العودة والتعويض.

ووجهة النظر الأمريكية تتشكك في أن الكثير من اللاجئين سيختارون العودة إلى إسرائيل، وإسرائيل من الجهة الأخرى ستقاوم هذا الخيار، ولكن ربما في النهاية تقبل بفكرة العودة، ولكن في الوقت نفسه ستطالب إسرائيل بحق الرفض بالنسبة للأعداد التي تقبلها فقط، وعمومًا فإن حل مشكلة اللاجئين سيستغرق وقتًا طويلًا، وأن الأطراف ستضطر إلى أن توافق على آلية معينة قد تمتد لفترة طويلة. وأكدت الإدارة الأمريكية في مناقشاتها على فكرة حرية الملاحة في قناة السويس وخليج العقبة لكل الدول بما فيها إسرائيل، ولابد أن يكون هناك اتفاق على كل عناصر التسوية قبل البدء في عملية التطبيق[27].

العلاقة بين المحادثات الثنائية والمحادثات الرباعية:

كذلك تطرقت المناقشات إلى العلاقة بين المحادثات مع السوفيت ومحادثات القوى الأربع الكبرى، وتم التوصل إلى ضرورة إعطاء الأولوية للمحادثات الثنائية مع السوفيت، وفي الوقت نفسه سيكون من المرغوب فيه حفظ الاتصالات مع فرنسا وبريطانيا، ووضعهما في صورة تطور المحادثات الثنائية، خاصة أنه من المتوقع قيام السوفيت بكشف ما يدور في المحادثات الثنائية لفرنسا، وأن تقارب الموقف الفرنسي مع السوفيت سيؤدي إلى تدخل الفرنسيين في أية تسوية، وأكد الجانب الأمريكي على ضرورة تحجيم التدخل الفرنسي ومقاومته، وأنه يمكن إدخال الفرنسيين في المناقشات بعد التوصل إلى مبادئ مشتركة مع السوفيت في إطار المحادثات الثنائية[28]. حيث جاء التحرك

الأول بشأن فكرة مفاوضات الدول الأربع الكبرى من جانب فرنسا، ففي 17 يناير 1969 جدد الجانب الفرنسي اقتراح الرئيس ديجول في يونيو 1967، حيث أرسل خطابات إلى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا يقترح فيها أن يلتقي مندوبو الدول الأربع في الأمم المتحدة لبحث قضية السلام في الشرق الأوسط[29]. وكان السوفيت أول من وافقوا على الاقتراح في 22 يناير 1969، مع الإعراب عن قلقهم عن الأوضاع في الشرق الأوسط[30]. كما وافقت الحكومة البريطانية في 27 يناير 1969، وأوصت بأن ترتبط هذه المباحثات بعمل الوسيط الدولي يارنج[31].

وهكذا بدا واضحًا أن الولايات المتحدة قد استبعدت المباحثات الرباعية من حساباتها، وإن احتفظت بها قائمة، وفي الوقت نفسه ركزت جهودها على المباحثات الثنائية مع السوفيت، مع الاستمرار في الاتصالات مع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط.

وفي الوقت الذي رأت فيه الإدارة الأمريكية أن احتمالات نجاح المحادثات الثنائية مع السوفيت ضعيفة، وجدت أن تدهور الموقف في الشرق الأوسط وتصاعد حرب الاستنزاف، يتطلب بذل هذا الجهد، مع العلم أن هذا الجهد سيكون له أثر نفسي في المنطقة، ورأت الإدارة أن الأشهر القادمة ستشهد نشاطًا لهذه المحادثات، وأنها على الأقل ستؤدي إلى المزيد من تبادل الآراء، لإظهار مدى استعداد السوفيت ومصر الحقيقي من أجل التوصل إلى صيغة توفيقية، وأن الإدارة ستضطر في مرحلة ما إلى اتخاذ قرار في ما إذا كانت هذه الصيغة التوفيقية ستكون أكثر من مجرد ترتيبات هدنة، أو أقل من السلام الشامل الذي تريده إسرائيل. والتقييم الأمريكي توصل في النهاية إلى أن الوضع في الشرق الأوسط سيزداد تدهورًا بدون إحداث تقدم في اتجاه تسوية، ومن جهة أخرى فإن أية تسوية غير مناسبة ستؤدي إلى تعرض إسرائيل للخطر بعد أن تفقد الميزة العسكرية لديها بالانسحاب من الأراضي العربية في حالة تجدد الأعمال العدائية[32].

اجتماعات الجانبين السوفيتي والأمريكي:

من بين سلسلة من الاجتماعات انعقد أول اجتماع للجانبين (السوفيتي والأمريكي) في مقر السفارة السوفيتية في واشنطن بتاريخ 18 مارس 1969، بمشاركة جوزيف سيسكو وأثرتون عن الجانب الأمريكي، وعن الجانب السوفيتي أناتولي دوبرنين وميخائيلوف وسيموكخين (المبعوث السوفيتي الخاص الذي وصل من موسكو).

عبر دوبرنين في البداية عن أمله في أن تكون هذه المحادثات بناءة، وأوضح أن الخطة السوفيتية الصادرة في 30 ديسمبر 1968 قد أعطت إسرائيل ما تريده، في ما يخص الاعتراف بوجودها واستقلالها، وفي المقابل فإن الأراضي المحتلة يجب أن تُحرر Liberated، مؤكدًا أن الخطة أخذت في الحسبان وجهات النظر الأمريكية، وأن الاتحاد السوفيتي لا يعارض مناقشة تفصيلية للخطة مع الإدارة الأمريكية، منوهًا كذلك إلى أن الخطة لم تضع حلولًا لكل المشكلات، على أمل التوصل إلى اتفاق حول عدد من المحددات، وأكد أنها تطالب بسلام شامل ودائم وليس مجرد العودة إلى خطوط هدنة رودس، وفي الوقت نفسه فإنها تدعم مهمة يارنج[33].

في المقابل عبَّر سيسكو عن ترحيب الإدارة الأمريكية باستئناف المحادثات الثنائية، وأكد على ضرورة عدم الإفصاح عما يدور في هذه المحادثات للصحافة، وفي الوقت نفسه يمكن التأكيد على وجودها بالفعل. وذكر سيسكو أن الولايات المتحدة تنظر إلى المحادثات بين الطرفين بوصفها عنصرًا مساعدًا للسفير يارنج لتضييق الفجوة بين الأطراف المعنية، وذلك في إطار القرار 242، وعبر عن رغبة الولايات المتحدة في التوصل إلى مبادئ محددة، وربما وضع خطة مشتركة غير رسمية في حالة التوصل إلى أفكار مشتركة[34].

وفي سبيل ذلك اقترح الجانب الأمريكي خطوتين بشكل عاجل: الأولى

تتمثل في حثّ الأطراف في اتجاه الالتزام بقرارات وقف إطلاق النار، لخلق أجواء أفضل للمفاوضات، وذلك في ضوء اختراقات وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط، والخطوة الثانية قيام الاتحاد السوفيتي بحثّ الأطراف العربية المعنية، على تقديم إجابات إيجابية حول الاستفسارات التي تقدم بها يارنج للأطراف المعنية في المنطقة، وفي الوقت نفسه تقوم الإدارة الأمريكية بالعمل نفسه مع إسرائيل. كما قام سيسكو بعرض المواقف التي سبق عرضها في التقييم الأمريكي، ومحددات التحركات الأمريكية في المفاوضات مع الجانب السوفيتي.

وحول نزع فتيل الأزمة في الشرق الأوسط قال دوبرنين، إنه يتفق مع الموقف الأمريكي، وحول نشاطات الفدائيين، ذكر أنه سيستمر طالما لم يتم التوصل إلى تسوية، وقبل دوبرنين بالطرح الأمريكي حول ارتباط التسوية بالأمم المتحدة والقرار 242، وأن الاتحاد السوفيتي مستعد لمناقشة الأمر بشكل غير رسمي، بحيث يمكن التوصل إلى اتفاقيات موقعة[35].

وأكد الجانب الأمريكي أنه سيقوم بتقديم مجموعة من الأفكار المحددة للاتحاد السوفيتي، وكذلك القوى الأربع الكبرى في نيويورك، وأن الإدارة الأمريكية سوف تقوم بدراسة الأفكار السوفيتية بهدف التوصل إلى أفكار مشتركة. وفي الوقت نفسه أكد سيسكو على أن الجانبين (الأمريكي والسوفيتي) من الممكن أن يستمرا في المحادثات الثنائية، وفي الوقت نفسه يتم تجاهل الأطراف المعنية، وبالتالي تكون النتيجة لا شيء، أو أن يسعى الطرفان إلى جلب الأطراف المعنية والعمل من أجل تقريب وجهات النظر.

وأكد سيسكو أن إدارته ستحاول العمل على أساس الخيار الثاني، وعلى ضرورة أن تقدم مصر تعهدًا واضحًا بالسعي من أجل التوصل إلى اتفاق سلام دائم وعادل مع إسرائيل، وأن إدارته في المقابل سوف تسعى لدى إسرائيل من أجل

الحصول على مواقف محددة حول القضايا المهمة كتحديد المقصود بالحدود الآمنة والمعترف بها[36].

لكن دوبرنين رأى أن مطلبًا مثل هذا من مصر سيكون تحقيقه صعبًا، ولكن لن يستمر ذلك إلى ما لانهاية، ولكن إسرائيل تتحدث فقط عن حدود آمنة ومعترف بها دون تحديدها، وأن المشاورات الأمريكية السوفيتية في عهد إدارة جونسون، أكدت أن إسرائيل تسعى فقط للحصول على مناطق منزوعة السلاح، وليس الحصول على مكاسب من أراضي مصر وسوريا، وتريد فقط تعديلات على الحدود الأردنية. وفي إجابته عن مسألة الحدود. ذكر سيسكو أن إسرائيل لن تقدم إشارة دقيقة ومحددة حول هذا الأمر، حتى تقتنع بأن العرب مستعدون للتوصل إلى اتفاق سلام، وأن الحدود النهائية مختلفة عن خطوط الهدنة في عام 1949[37].

الأسئلة الأمريكية الستة في (24 مارس 1969)، والردود السوفيتية:

وفي اجتماع آخر، جمع الطرفين، في 3 أبريل 1969، تساءل سيسكو حول طبيعة السلام الذي يريده الاتحاد السوفيتي، خاصة أن الحكومة السوفيتية لم تُبْدِ أي استعداد للضغط على مصر من أجل الحصول على تعهد بالسلام، كذلك تساءل سيسكو حول اهتمام الاتحاد السوفيتي بتحقيق سلام حقيقي في المنطقة، وهل هذه رغبة الاتحاد السوفيتي بالفعل، خاصة أن المعطيات تدل على غير ذلك، وأن الوضع الحالي في المنطقة يخدم المصالح السوفيتية[38].

كان رد دوبرنين بأن حكومته ترغب في تحقيق سلام في الشرق الأوسط، وليس مجرد التوصل إلى هدنة، وأن الاتحاد السوفيتي يرغب في استقرار الأوضاع هناك؛ لأنه في حالة قيام حرب أخرى فمن الممكن أن تؤدي إلى خلق مشاكل لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وإلى مواجهة بين القوتين، وأن

ظروف تصاعد حرب الاستنزاف، هي نفسها التي سبقت الحرب في عام 1967[39]. وأكد على أهمية المحادثات الثنائية بين الطرفين حول الشرق الأوسط، وأنها تعد أول محادثات جادة، وأن إحداث تقدمٍ لا شك أنه سيصبُّ في مصلحة العلاقات بين الطرفين[40].

والحاصل أنه قبل انعقاد الاجتماع (3 أبريل 1969) كان الجانب الأمريكي قد تقدم بمجموعة من الأسئلة المكتوبة إلى الجانب السوفيتي بتاريخ 24 مارس 1969، وذلك خلال اجتماع تم عقده بين دوبرنين وسيسكو، وبناءً على تعليمات من موسكو أصر دوبرنين على تقديم ردود مكتوبة على الأسئلة الأمريكية الست.

كان التساؤل الأول حول الخطة السوفيتية في 30 ديسمبر 1968، والإشارة إلى «تسوية سلمية عادلة» فهل ذلك يعني «السلام الدائم والعادل» الذي طالب به القرار 242؟ وكيف يراه الاتحاد السوفيتي؟

أما التساؤل الثاني، فهو إشارة الخطة السوفيتية نفسها إلى «اتفاق» و«خطة مقبولة»، فهل الاتحاد السوفيتي يقصد أن «اتفاقًا» مثل هذا يشمل التزامات مباشرة من طرف تجاه الآخر، بمعنى التزامات متبادلة تربط بين الطرفين[41]؟

وبالنسبة للتساؤل الثالث، فكان حول طبيعة الوثائق التي يتم إيداعها لدى مجلس الأمن وتكون يوم البدء في الانسحاب، وتدل على اتفاق الأطراف، وكيفية التوصل لمثل هذا الاتفاق، ولماذا لا يتم توقيع الوثيقة في نهاية المفاوضات، والتطبيق يبدأ بعد التوقيع من جانب الأطراف؟

وجاء التساؤل الرابع حول ما ستحويه هذه الوثيقة المتعددة الأطراف، بمعنى هل هي ذات طبيعة تعاقدية؟

وفي التساؤل الخامس طالب الجانب الأمريكي الاتحاد السوفيتي بتحديد موقفه من فكرة «مناطق منزوعة السلاح»، وموقعها وحجمها.

أما عن التساؤل الأخير فكان حول مسألة المفاوضات غير المباشرة من خلال يارنج، وهل الاتحاد السوفيتي يقبل باتصالات مباشرة بين الأطراف المعنية، وذلك قبل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي؟ وإذا كان الرد بالإيجاب ففي أية مرحلة تبدأ الاتصالات المباشرة[42]؟

في 17 أبريل 1969 عقد اجتماع آخر، وكما سبقت الإشارة، وبناء على تعليمات من موسكو، تقدم السوفيت بإجابات مكتوبة عن الأسئلة الأمريكية في اجتماع 17 أبريل. وبعد دراسة الردود السوفيتية رأت الإدارة الأمريكية أن الأجوبة السوفيتية لا تعكس الموقف السوفيتي بشكل كامل، حيث أشارت الردود إلى الحاجة إلى حل كل المشكلات المتصلة بالوقف التام لحالة الحرب، وكان هناك غموض حول مسألة اعتراف الاتحاد السوفيتي بمسألة إغلاق الممرات المائية والمقاطعة العربية، وهي أمور لا يمكن تجاهلها[43].

كما رأت الإدارة الأمريكية أن الردود السوفيتية احتوت على إشارة مكتوبة من السوفيت بضرورة أن يكون هناك اتفاق Accord بين الأطراف، بالرغم من أن التعبير المستخدم هو «اتفاقية»، وبالتالي ليس بالضرورة أن يكون اتفاق مكتوب Written Agreement. وأنه طبقًا للردود فهناك وثائق يوقعها بعض الأطراف ويتم إيداعها في الأمم المتحدة قبل بدء الانسحاب، على حين أن الخطة السوفيتية في 30 ديسمبر 1968 أشارت إلى التوقيع على وثيقة من جانب الأطراف، وربَّما تكون فردية، مما يعني احتمال التوقيع من جانب الأطراف على الوثيقة نفسها، هو ما عدَّه الجانب الأمريكي تقدمًا في الموقف السوفيتي. وفي الاجتماع نفسه اجتماع (17 أبريل 1969) أكد المبعوث السوفيتي الخاص سيموكخين أنه يجب أن يكون هناك وثيقتان، إحداها مصرية - إسرائيلية، والأخرى إسرائيلية - أردنية. وكان الموقف السوفيتي متصلبًا حول المناطق منزوعة السلاح، وكذلك في ما يتعلق بالمحادثات المباشرة، حيث تمسك الجانب السوفيتي بمواقفه[44]. وبدا واضحًا أن الجانب السوفيتي بعد مشاورات مع

الجانب المصري، شدد على العديد من المواقف المصرية الرافضة للمفاوضات المباشرة مع إسرائيل، ورفض أن تكون سيناء منزوعة السلاح، وضرورة أن تكون التسوية شاملة.

وبعد أن قام دوبرنين بقراءة الردود السوفيتية،ذكر أنه وصلته تعليمات من موسكو بأن الإدارة الأمريكية سوف تقدم مسوَّدة أولية خلال أسبوعين أو ثلاثة، وأن موسكو تأمل أن تأخذ هذه المسوَّدة في الاعتبار ما جاء في الخطة السوفيتية (30 ديسمبر 1968)، وأيضًا التوصيات التي تم تقديمها في الاجتماعات السابقة، وأن يؤخذ في الاعتبار الإجابات السوفيتية المكتوبة على الأسئلة (24 مارس 1969). وعبر الجانب السوفيتي عن رغبته في أن تكون المسودة الأمريكية متوازنة ومحايدة، وألا تميل لمواقف طرف على الآخر، بحيث تكون قاعدة للتوصل إلى اتفاق مبدئي مشترك، وأن تعطي هذه المسودة حلولًا للمشكلات الأساسية، كالانسحاب، والحدود، والمناطق منزوعة السلاح، وغيرها من القضايا الأساسية، وأن تكون واضحة حول فكرة سلام عادل ودائم، وأنه ليس انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود آمنة ومعترف بها كما ترغب إسرائيل، حيث إن ذلك يشكل مخالفة للقرار 242 الذي يطالب إسرائيل الانسحاب من أراضٍ احتلت في حرب عام 1967، وأن الانسحاب يجب أن يكون إلى خطوط ما قبل 5 يونيو 1967، وأن هذه المشكلة تعد أساسية خاصة وأن القرار نفسه ذكر عدم جواز ضم الأراضي بالقوة[45].

وخلال الاجتماع نفسه، ذكر سيسكو أن إدارته سوف تقدم المسودة في وقت قريب، وسيتم الأخذ في الاعتبار المشاورات الأمريكية السوفيتية، وكذلك الخطة السوفيتية في 30 ديسمبر 1969، والتوضيحات التي قدمها دوبرنين والإجابات السوفيتية عن الأسئلة الأمريكية. وأكد أن وجهات نظر الطرفين العربي والإسرائيلي لا بد أن تؤخذ في الاعتبار، وأن تحقيق السلام يتطلب ذلك، وأن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لا يمكنهما فرض اتفاق، وأية خطة

يجب أن تأخذ بالحد الأدنى من مطالب الطرفين، ولا يوجد طرف سيكون راضيًا تمامًا لأية مسودة أو ورقة سوفيتية أمريكية مشتركة يتم التوصل إليها. وكذلك تم الاتفاق على أن يجتمع الطرفان في الأسبوع التالي، حيث سيقدم الجانب الأمريكي وجهات نظره حول المشكلات الأساسية، كالانسحاب والحدود والمناطق منزوعة السلاح، وأكد دوبرنين أن الردود التي قدمها خلال الاجتماع عكست قرارًا على مستوى عال في الحكومة السوفيتية، وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على موعد الاجتماع التالي في 22 أبريل 1969[46].

وفي الاجتماع نفسه تقدم الجانب السوفيتي بعدد من الأسئلة، وطلب من الجانب الأمريكي أن تكون الإجابات مكتوبة أيضًا، وفيها تساءل الجانب السوفيتي عن المدى الذي ستسير فيه الولايات المتحدة بشأن الحدود التي ستنسحب إليها إسرائيل، وما نوع الضمانات الدولية التي تفكّر بها الولايات المتحدة، والأفكار الأمريكية حول غزة وشرم الشيخ ومشكلة اللاجئين[47].

تقييم الإدارة الأمريكية للمحادثات حتى (أبريل 1969):

في تقييم الإدارة الأمريكية للمحادثات مع الجانب السوفيتي، رأت أن الاتحاد السوفيتي يتجه نحو المشكلات الإجرائية، وذلك عنصر مساعد لأنه يهم إسرائيل، ومن جهة أخرى فالموقف السوفيتي ما يزال متشددًا حول مسألة المناطق منزوعة السلاح، وفي المحصلة رأت الإدارة الأمريكية أن المفاوضات معقولة، خاصة أن السوفيت يصرُّون على نجاحها. وفي الاجتماع الذي عقد بين الطرفين بتاريخ 22 أبريل 1969 قدم سيسكو الردود الأمريكية على الأسئلة السوفيتية (17 أبريل 1969)، حيث أكد سيسكو أن الآراء التي سيقدمها لن تختلف عن ما تحدث به من قبل، وفي الوقت نفسه لا تعد الرؤية النهائية للإدارة الأمريكية. فذكر سيسكو أنه يجب على الأطراف الموافقة على القرار 242، وقبول تطبيقه بكل أجزائه، وأكد على فكرة اتفاق بين الأطراف، أما عن

الضمانات الدولية لأيَّة تسوية، فذكر أن ترتيبات على الأرض تتمثل في مناطق منزوعة السلاح هي الأكثر أهمية، وأن ضمانات خارجية يجب أن تكون تكميلية، ولا يمكن أن تحلَّ محلَّ اتفاقات بين الأطراف المعنية[48].

وحول مستقبل غزة، أكد سيسكو أن إدارته لم تتوصل إلى نتيجة حولها، وأما عن مشكلة اللاجئين، فذكر أن أية تسوية للمشكلة لا بد أن تأخذ في الاعتبار المَطالب العادلة لهم، ولكن في الوقت نفسه لا بد أن تراعي مخاوف إسرائيل الأمنية، وأن كل لاجئ يجب أن يكون له خيار العودة إلى إسرائيل للعيش تحت الحكم الإسرائيلي، أو التعويض وإعادة التوطين في مكان آخر. وأما عن اللاجئين في حرب 1967 (النازحون) فسوف يتم إعادتهم إلى وطنهم، وأن الإدارة الأمريكية ترى أن كثيرًا من اللاجئين لن يختاروا العيش في إسرائيل بالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة حول ذلك. وبالنسبة لشرم الشيخ رأت الإدارة الأمريكية أنها مشكلة صعبة، وذلك لأهمية موقعها، وأن إسرائيل غير مستعدَّة للثقة بأي أحد لضمان استمرار فتح مضايق تيران، وفي الوقت نفسه فإن مصر لن تقبل بوجود إسرائيلي هناك، ومشكلة كهذه يجب التوصل إلى حلها من خلال التفاوض بين الأطراف بشكل مباشر[49].

إجمالًا، واصلت وزارة الخارجية الأمريكية عملها، ففي 23 أبريل 1969 تقدم روجرز بمذكرة إلى الرئيس الأمريكي، عرض فيها الخيارات المطروحة أمام الإدارة الأمريكية، والتحركات التي يجب اتخاذها، وذلك بعد المحادثات التي قامت بها الخارجية الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي، وقد ظهر في هذه المذكرة إصرار روجرز على تحرك أمريكي من أجل طرح مشروع تسوية بين مصر وإسرائيل بوصفها مدخلًا لتسوية أخرى بين الأردن وإسرائيل. وتحدث وزير الخارجية الأمريكي في مذكرته، أن جهود الإدارة الأمريكية وصلت إلى نقطة لا بد فيها أن تتقدم بعناصر، وعرض ثلاث خيارات، تمثَّل الخيار الأول في أن

الإدارة الأمريكية يمكنها الاستمرار في تجنب تقديم أية مواقف محددة؛ وذلك لعدم قدرتها على إقناع إسرائيل بتحديد مواقف واضحة حول القضايا الأساسية، متعللة بأنها ستقوم بذلك في مفاوضات مباشرة مع العرب.

ورأى روجرز أن هذا الخيار سيؤدي بالمحادثات الأمريكية السوفيتية، والمحادثات مع القوى الكبرى إلى مأزق، بالإضافة إلى إلقاء اللوم على الولايات المتحدة، وكذلك ازدياد عزلة إسرائيل.

أما الخيار الثاني فهو محاولة الولايات المتحدة التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتي والقوى الأربع الكبرى حول أسس تسوية بدون تقيد الإدارة الأمريكية بما ستقبله إسرائيل، على أساس أن هذه الخطوة سوف تحسن موقف الإدارة أمام العرب. وهنا رأى روجرز أن اتخاذ هذه الخطوة سوف يؤدي إلى انفجار العلاقات مع إسرائيل، بدون التوصل إلى تسوية، وبالرغم من ضعف فرصة التوصل إلى اتفاق عربي إسرائيلي، فإنه سيضع الولايات المتحدة في موقف يمكن الدفاع عنه، بدلًا من الامتناع عن تقديم مواقف أمريكية محددة[50].

وبالنسبة للخيار الثالث، وهو أن تتقدم الولايات المتحدة باقتراحات محددة وفي الوقت نفسه تكون محايدة، إذا كان ذلك سيؤدي إلى دخول الحكومات العربية وإسرائيل في عملية مفاوضات، وأن تحركًا كهذا سيضع الإدارة الأمريكية في وضع أفضل، ويمكن الدفاع عنه في حالة الفشل - فقد رأى روجرز أن ذلك التحرك سيؤدي أيضًا إلى مواجهة مع الإسرائيليين، بالرغم من أن اقتراحًا بهذا الشكل سيتم رفضه من جانب الطرفين العربي والإسرائيلي، وفي الوقت نفسه سيؤدي إلى الضغط على السوفيت من أجل اتخاذ موقف محايد لجذب إسرائيل. وقد أوصى روجرز باتخاذ هذا الخيار، وأن الإدارة الأمريكية لن تتمكن من التحقق من مواقف السوفيت والمصريين، إلا باتخاذ هذا الموقف، بوضع اقتراح محدد وواقعي، للحصول على موافقة الأطراف أو رفضه، وبالتالي المساومة والتفاوض

حوله، على أن يكون الاقتراح الأول على الجبهة المصرية الإسرائيلية، على أمل أن تستمر التحركات، وبالتالي متابعة الجهود لوضع اتفاق إسرائيلي - أردني[51].

والحاصل أن روجرز رأى أن هذا الخيار تعترضه بعض المشكلات، منها مطلب إسرائيل الأساسي لمفاوضات مباشرة، فرأى الابتعاد عن الإشارة لهذا الأمر بشكل محدد، والعمل على وضع صياغة غامضة يقوم كل طرف بتفسيرها حسب رؤيته. وكذلك معارضة إسرائيل، وأن المواقف الأمريكية سوف تضعف موقف إسرائيل التفاوضي، من خلال قيام الإدارة الأمريكية بالتفاوض مع العرب بالنيابة عن إسرائيل، وكذلك ستكال الاتهامات للإدارة من جانب إسرائيل وأصدقائها في الولايات المتحدة، بأن الإدارة الأمريكية تعمل إلى جانب السوفيت من أجل إنقاذ عبد الناصر من أزمته. وفي نهاية الأمر رأى روجرز ضرورة وضع اقتراح أمريكي من أجل الحصول على مواقف محددة من كلا الطرفين العربي والإسرائيلي، وبالتالي طالب الرئيس الأمريكي بضرورة المصادَقة على وضع اقتراح محدد لشروط تسوية مصرية إسرائيلية[52].

أما عن المشكلة الثانية حول هذا الخيار، وهو التشاور مع إسرائيل قبل تقديم أية مواقف من الإدارة الأمريكية للجانب السوفيتي، فهنا رأى روجرز أن هناك تقدمًا في المحادثات مع السوفيت، وأن الإسرائيليين لديهم خوف من قيام الإدارة الأمريكية بالمساومة مع السوفيت على حساب إسرائيل، وبالتالي فقد يؤدي ذلك إلى توتر العلاقات بين الطرفين، وعليه فيمكن للإدارة الأمريكية التشاور أولًا مع إسرائيل، فأوصى أن تقوم الإدارة الأمريكية بالتشاور مع إسرائيل أولًا، وتتقدم في الوقت نفسه باقتراحاتها بصرف النظر عن رد فعل إسرائيل[53].

والمشكلة الثالثة التي عرضها روجرز كانت بشأن أسبقية التحرك في اتجاه تسوية على الجبهة المصرية أو الأردنية، ورأى أن فرص النجاح ستكون أفضل في

حالة تقديم مقترح لتسوية مصرية إسرائيلية أولًا، وأن هذا التحرك سيسهل مسألة التقدم بمقترح آخر على الجبهة الأردنية، حيث إن الجبهة المصرية من الناحية الجغرافية أسهل، وتحرك كهذا سيسهل الأمر أمام الملك حسين (ملك الأردن) لاتباع عبد الناصر، خاصة أن ملك الأردن مستعد للسلام مع إسرائيل، وأن الجانب الإسرائيلي على علم بذلك، وبالتالي فإن عبد الناصر هو «عنق الزجاجة» في أي تحرك تجاه تسوية. وعليه فقد رأى روجرز ضرورة الإلحاح على الاتحاد السوفيتي من أجل الحصول على تنازلات عربية وخاصة على الجبهة المصرية، وضرورة إبعاد الاتحاد السوفيتي عن الجبهة الأردنية؛ لأن اشتراك السوفيت في تسوية على الجبهتين يشكل عبئًا زائدًا على إسرائيل[54].

وحول فكرة التحرك على كلا الجبهتين في الوقت نفسه، رأى روجرز أن السؤال الذي سيطرحه الرئيس المصري والسوفيت هو: هل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة الغربية وسيناء مقبول أم لا؟ وبالتالي سيترتب على ذلك، أنه في الوقت الذي ربما تتردد فيه إسرائيل بالانسحاب الكامل من سيناء، فسوف ترفض تمامًا الانسحاب الكامل من الضفة الغربية، ولكن العنصر الأكثر أهمية هنا هو جذب عبد الناصر من أجل الحصول على موافقة أوسع في العالم العربي، وتأييد الدول العربية المعتدلة الأخرى. وقد أوصى روجرز بأن يكون هناك اقتراح لتسوية أردنية إسرائيلية، مع الأخذ في الاعتبار عدم السير في المسارين المصري والأردني في الوقت نفسه، بسبب وجود اختلاف كبير في أسس التسوية[55].

المشكلة الأخيرة التي طرحها روجرز، خاصةً بالشروط المقترحة، وهل يمكن الدفاع عنها؟ وقد رأى روجرز أنه يجب على الإدارة الأمريكية ألا تتمسك بالشرط الذي تصرُّ عليه إسرائيل، وهو المفاوضات المباشرة، وأن إسرائيل يجب أن تقدم مواقف محددة حول انسحاب قواتها مقابل ورقة تضم مجموعة من التعهدات، ولكن في الوقت نفسه يجب على العرب تقديم تعهد واضح بالعيش في سلام، والاستعداد لمباحثات مباشرة مع إسرائيل، وذلك إشارة لحسن النوايا،

وأن يكون لدىٰ الإدارة الأمريكية، في مقابل ذلك، تعهد إسرائيلي واضح بشأن طبيعة الحدود الآمنة والمعترف بها، وفي حالة عدم الحصول علىٰ هذا التعهد، يجب علىٰ الإدارة الأمريكية إعادة التفكير في مسألة المفاوضات المباشرة[56].

ولخص روجرز الأمر، بأن مصر سوف تحصل علىٰ وعد بالانسحاب من سيناء، بشرط الموافقة علىٰ الاجتماع مع الجانب الإسرائيلي تحت إشراف يارنج، من أجل التوصل إلىٰ اتفاق، ولوضع الصيغ والشروط المفصلة للسلام، ورأىٰ أيضًا أن موقفًا كهذا يمكن الدفاع عنه، وأن الموافقة علىٰ الانسحاب إلىٰ حدودٍ ما يتم تحديدها من خلال هذه المفاوضات، ستكون مقبولة بالنسبة للعرب. وحول مدىٰ الانسحاب، رأىٰ الجانب الأمريكي أن مصر لن تفكر في أقل من الانسحاب من سيناء، وأن إسرائيل في الوقت نفسه لا تحتاج إلىٰ أراضٍ في سيناء، وأن أمنها يمكن حمايته بطرق أخرىٰ، غير السيطرة علىٰ الأرض[57].

ومن جهة أخرىٰ فإن إسرائيل سترفض تقديم تعهد محدد لمصر؛ لأنها ترغب في أن تكون الصفقة مع مصر بشكل مباشر، من أجل تحديد الوضع في شرم الشيخ، والمدخل إليها. وعليه فقد أوصىٰ روجرز بضرورة الحصول علىٰ تعهد من إسرائيل بالانسحاب الكامل من سيناء، وضرورة تقديم اقتراح معقول من أجل وجود شرطة مصرية في مناطق منزوعة السلاح، وكذلك ضمان حرية الملاحة للسفن الإسرائيلية عبر مضايق تيران وقناة السويس. وحول مدىٰ المناطق منزوعة السلاح، فقد تساءل روجرز: هل يجب التمسك بمطلب إسرائيل بنزع سلاح سيناء بالكامل، أم يجب مساومة إسرائيل من أجل مناطق صغيرة كما اقترح السوفيت؟ وكانت توصية روجرز أن تقوم الإدارة الأمريكية بتبني الموقف الإسرائيلي، ولكن في الوقت نفسه يجب إبلاغ الجانب الإسرائيلي بأن هذا موقف تفاوضي يمكن التراجع عنه، إذا وجدت ترتيبات أمنية كافية[58].

في 25 أبريل 1969 عقد مجلس الأمن القومي الأمريكي جلسة لمناقشة الخيارات التي تقدم بها روجرز بتاريخ 23 أبريل 1969، حيث استمع المجلس لوجهات النظر المختلفة، كما تم التشاور مع السفير الأمريكي في إسرائيل (باربورد)، وقد تم التوصل إلى أن الإدارة الأمريكية لن تتقدم للسوفيت بوثيقة كاملة حول شروط تسوية مصرية إسرائيلية، وبدلًا عن ذلك تُقدَّم الوثيقة للسوفيت في شكل جزئيات صغيرة، بهدف استطلاع الموقف السوفيتي من المواقف التي ستقدمها حول المشكلات المختلفة، وفضلًا عن ذلك تم الاتفاق على ألا يكون التشاور مع إسرائيل موسعًا قبل تقديم دوبرنين ردوده على الأفكار الأمريكية مجزأة. وبعد ذلك يتم انتظار الرد السوفيتي الرسمي، وعندها تتم مفاتحة السفير الإسرائيلي في واشنطن (رابين)، وذلك من أجل تجنب رد فعل إسرائيلي متشدد، خاصة أن الإدارة ما تزال تتمسك بوعدها بالتشاور مع إسرائيل[59].

كذلك أكد مجلس الأمن القومي في الاجتماع نفسه، على عدم تقديم تعهد من جانب الإدارة الأمريكية بانسحاب إسرائيلي كامل من سيناء، وبدلًا من ذلك سوف تكون البداية بصيغة غامضة حول الحدود النهائية، انتظارًا لما سيقدمه الاتحاد السوفيتي من أجل الحصول على تعهد دقيق ومحدد حول الانسحاب. وأن التحرك بهذا الشكل سيكون أكثر دقة، من التحرك الذي اقترحه روجرز من أجل تحقيق أهداف الإدارة الأمريكية، بالضغط على الاتحاد السوفيتي ومصر من أجل تقديم تنازلات، وفي الوقت نفسه يؤجل المواجهة مع إسرائيل، خاصة أن الإدارة الأمريكية لديها تنازلات سوفيتية وعربية، وقد صادق الرئيس الأمريكي على توصية كيسنجر بضرورة إبلاغ روجرز بالتحرك في المحادثات مع السوفيت على هذا الأساس[60].

عودة الاتصالات (مايو 1969):

كانت المرحلة التالية من المحادثات الأمريكية السوفيتية مرحلة حاسمة، حيث تقدم الجانب الأمريكي بمقترحه الخاص بتسوية مصرية - إسرائيلية، وهو ما عرف في ما بعد بـ«مشروع روجرز» في ديسمبر 1969، وقدَّم الجانب الأمريكي الخطة بشكل مجزأ، حسب قرارات مجلس الأمن القومي في 25 أبريل 1969. وفي هذا الخصوص عقد سيسكو مجموعة من الاجتماعات مع دوبرنين في 6 و8 و12 مايو 1969، من أجل تقديم الخطة على أنها وثيقة مشتركة بين الطرفين، لعرضها في ما بعد على مصر وإسرائيل، لاستخدامها أساسًا للجولة الجديدة من المفاوضات التي ستتم تحت إشراف يارنج[61].

وفي اجتماع 6 مايو 1969 كشف سيسكو النقاب عن النقاط المقترحة، التي غطت موضوع السلام وإنهاء حالة الحرب، والالتزامات التي يجب أن يلتزم بها الجانبان المصري والإسرائيلي للشروع في حل النزاعات المستقبلية بالطرق السلمية، وكذلك مسؤولية الدول العربية في التحكم في نشاطات الفدائيين الفلسطينيين. وفي هذا الاجتماع رفض دوبرنين طلبَ سيسكو تقديمَ تعليقاته على المواد التي طرحها، سواء كتابة أم شفاهة، وذكر أنه سينتظر رد موسكو قبل تقديم أية تعليقات، وأضاف أن حكومته لن تقدم وجهات نظرها حتى تقدم الإدارة الأمريكية أفكارها كاملة[62].

وفي الاجتماع الذي عقد بتاريخ 8 مايو 1969، ناقش سيسكو النقاط التي عالجت مشكلة اللاجئين، ومسألة الاعتراف، وضمان السيادة، وحرية الملاحة، ومسألة تطبيق الاتفاق النهائي. وشدَّد عدة مرات على أن نجاح الجهود المبذولة أو فشلها يعتمد - إلى حد كبير - على استعداد الاتحاد السوفيتي للقيام بالضغط على مصر من أجل تقديم تنازلات[63].

وانتهى سيسكو بكشف الستار عن المسودة المقترحة في اجتماع 12 مايو

1969، بالإضافة إلى الديباجة التي غطت بعض المشكلات الشائكة بما في ذلك الحدود ووضع غزة، والانسحاب والمناطق منزوعة السلاح، ومسألة ضم الأراضي بواسطة الحرب[64].

اجتمع الطرفان في 9 يونيو 1969، وأكد دوبرنين في الاجتماع أن الاتحاد السوفيتي سوف يقدم رده على الوثيقة الأمريكية نهاية شهر يونيو، وربما في 20 يونيو 1969، كما أكد أن السوفيت يجرون محادثات جادة مع مصر حول الورقة الأمريكية، وأن هذه المحادثات في مرحلة متقدمة[65].

والحاصل أن وزير الخارجية السوفيتي جروميكو كان قد وصل إلى القاهرة في 10 يونيو 1969، حيث أكد مصدر في السفارة السوفيتية في واشنطن، أن هذه الزيارة تأتي في سياق المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وأن الغرض الأساسي منها هو مناقشة الأمر مع مصر، وأن المؤشرات الأولية لنتائج هذه الزيارة أفادت عدم إحراز تقدم إيجابي يمكن أن ينقله السوفيت إلى الإدارة الأمريكية، وقد أظهرت الصحف المصرية عدم رضا الحكومة المصرية عن سير المحادثات الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بشأن الشرق الوسط[66].

وفي 17 يونيو 1969 قدم الوزير المفوض بالسفارة السوفيتية في واشنطن تكيرنيكوف اقتراحًا سوفيتيًا مكتوبًا، ردًا على المقترح الأمريكي في مايو 1969، ورأى روجرز أن الرد السوفيتي ضعيف بحيث لا يمكنه إحداث تقدم في المحادثات الثنائية، وأنه عبارة عن إعادة صياغة للخطة السوفيتية في 30 ديسمبر 1968[67].

ورأى روجرز أن الأمر الإيجابي هو التقارب السوفيتي مع الموقف الأمريكي حول طبيعة الوثيقة التي سيوقِّعها الأطراف المعنية، حيث تحدث المقترح السوفيتي عن اتفاقات تربط الأطراف، ويتم توقيعها من جانبهم، ومن جهة

أخرىٰ ترفض الخطة السوفيتية الاقتراح الأمريكي حول مفاوضات مباشرة تحت إشراف يارنج، ولكن في الوقت نفسه يمكن من خلال الضغط علىٰ السوفيت الحصول علىٰ قبول لهذه الفكرة[68].

فحول طبيعة الاتفاق، تحدث الرد السوفيتي عن تفاهم ملزم ونهائي ومتبادل، وهو ما تريده إسرائيل، واختلف عن ما ورد في الخطة السوفيتية في 30 ديسمبر 1968، وكذلك الرد السوفيتي يقبل بوثيقة توقع من جانب الأطراف، وحول قوات الأمم المتحدة ودورها، لم يكن الموقف السوفيتي السابق واضحًا، ولكنهم في ردِّهم في يونيو 1969 كانوا مستعدين لوضع قوات للأمم المتحدة في غزة وشرم الشيخ، علىٰ حين أنه في السابق كانت الرؤية السوفيتية تتمثل في أن توضع قوات الأمم المتحدة في أثناء عملية الانسحاب فقط، وكذلك تحدث الرد السوفيتي عن تكوين قوة من الأمم المتحدة أقل عرضة للطرد، بالرغم من أن الرد السوفيتي تحدث عن فترة مؤقتة لهذه القوات تصل إلىٰ خمس سنوات، بعدها يتم سحبها خلال عدة أشهر[69].

أما عن مسألة الاعتراف، فالعرب سوف يعترفون ويحترمون سيادة إسرائيل وسلامة أراضيها واستقلالها وحقَّها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وعدم التهديد باستخدام القوة، وهذا - بالطبع - سيكون متبادلًا بين الأطراف، واعتقد الجانب الأمريكي أن السوفيت لديهم القدرة للحصول علىٰ ذلك، بالإضافة إلىٰ أن ذلك يختلف عن ما ورد في الخطة السوفيتية في 30 ديسمبر 1968.

وبالنسبة لمسألة الممرات المائية، أشار السوفيت إلىٰ إسرائيل، بالرغم من أن الرد السوفيتي لا يحدد ضمانات لذلك، باستثناء قوات للأمم المتحدة في شرم الشيخ. أما عن الموقف السوفيتي من القضايا الأخرىٰ كالمفاوضات المباشرة، والحدود واللاجئين والمناطق منزوعة السلاح،فلم يتغير وظل ثابتًا، كما جاء في الخطة السوفيتية في 30 ديسمبر 1968[70].

وأكد روجرز في مذكرة للرئيس الأمريكي على وجود مسوِّغات لمواصلة المحادثات الثنائية، فمن خلالها يمكن التحكم في تبادل الآراء أكثر من المحادثات الرباعية، وكذلك فإن مواصلة الحوار بين الطرفين يبعد خطر نشوب مواجهة عسكرية مباشرة بين القوتين، ويؤدي إلى تضاؤل فرص تجدد القتال مرة أخرى بين العرب وإسرائيل، واستمرار حالة اللاحرب واللاسلم[71]. وبالإضافة إلى ذلك اقترح السوفيت نقل المحادثات الثنائية بين الطرفين إلى موسكو، وذلك لفترة قصيرة، وطالب روجرز بالموافقة على هذا الطلب، بالإضافة إلى تقديم رد أمريكي على الخطة السوفيتية، على أن يتم عرضه على الرئيس من أجل المصادقة عليه[72].

والحاصل أن روجرز تقدم بمذكرة للرئيس الأمريكي طالب فيها بالمصادَقة على توصية بإرسال سيسكو إلى موسكو، من أجل تقديم الرد الأمريكي على المقترح السوفيتي المضاد في 17 يونيو 1969[73].

في مقابل ذلك رأى مجلس الأمن القومي الأمريكي أنه لا يجب قطع المحادثات الثنائية، بالرغم من أن الرد السوفيتي لم يصل إلى طموحات الجانب الأمريكي، ولكنه في الوقت نفسه ترك مجالًا لاستمرار المحادثات، والنقطة الأساسية في مذكرة روجرز هي اقتراح حول مسألة الحدود، وهو تراجع في الموقف الأمريكي عن الصياغة السابقة، وجاء به «إن إسرائيل سوف توافق على العودة إلى حدود ما قبل الحرب»، مفترضًا إقامة مناطق منزوعة السلاح وترتيبات عملية لضمان المرور عبر مضايق تيران وقناة السويس. وقد رأى كيسنجر أن هذه الصياغة تترك المجال لحصول إسرائيل على موقع في شرم الشيخ، ورأى أنه لا يجب أن تتقدم الإدارة الأمريكية بهذه الصيغة في هذه المرحلة من المحادثات، حيث يمكن تقديمها للسوفيت طُعْمًا في مرحلة لاحقة، ويكون المقابل هو موافقة مصر على المفاوضات المباشرة مع إسرائيل. وبالتالي فقد اقترح كيسنجر

على الرئيس الأمريكي عدم تفويض سيسكو بتقديم هذه الصياغة، وفي الوقت نفسه يتم قبول توصية روجرز بقيام سيسكو بزيارة قصيرة لموسكو للبحث مع السوفيت[74].

محادثات سيسكو في موسكو (14-18 يوليو 1969):

خلال هذه الجولة من المحادثات تم عقد العديد من الجلسات، ففي 14 يوليو 1969 كان الاجتماع الأول الذي ضم جروميكو وزير الخارجية السوفيتي وسيسكو، وتحدث فيه جروميكو عن مواقف عامة، ولكنه في الوقت نفسه تهرب من المطلب الأمريكي حول المفاوضات المباشرة[75].

وفي اجتماع آخر في 16 يوليو 1969، ضم سيسكو وفينوجرادوف نائب وزير الخارجية السوفيتي، قدم الأخير المواقف السوفيتية من المقترح الأمريكي الأخير، حيث ذكر أن الاتحاد السوفيتي يرغب في وثيقة متعددة الأطراف، وليس وثيقة مصرية - إسرائيلية[76]. وهنا رد سيسكو بأن الإدارة الأمريكية تتفق مع فكرة تسوية شاملة، ولابد أن تشمل كلًا من مصر والأردن، وربما سوريا إذا غيرت من مواقفها، وأكد سيسكو في تقريره حول الاجتماع أنه أخفي الموقف الأمريكي من خلال الإصرار على ضرورة إحراز تقدم على الجانب المصري أولًا[77].

كما عبر الجانب السوفيتي عن إحباطه من عدم قبول الإدارة الأمريكية إرجاع غزة إلى وضعها السابق قبل الحرب، وهنا أوضح سيسكو أن وضع غزة ما قبل الحرب لم يكن وضعًا نهائيًا، وأن الإدارة الأمريكية ترى أن الأردن يجب أن يكون له صوت في الوضع النهائي لغزة. وبالإضافة إلى ذلك رأى الجانب السوفيتي أنه لا يوجد مسوِّغ للإصرار الأمريكي على ضمانات لحرية الملاحة من مصر، طالما أن مجلس الأمن يضمن ذلك، وكان رد سيسكو أن إدارته ليس لديها مشكلة حول ضمان مجلس الأمن، ولكن ضمانًا مصريًا ضروري أيضًا[78].

ومع نهاية محادثاته في موسكو أوصى سيسكو بضرورة أن تتقدم الإدارة الأمريكية بمقترح آخر على أن يتضمن الالتزام بفكرة أن الانسحاب الإسرائيلي لا بد أن يكون في سياق اتفاق سلام تعاقدي، يتم التوصل إليه من خلال محادثات مباشرة بين الأطراف المعنية في مرحلة ما، وسيتم حل مشكلة اللاجئين على أساس منصف لكلا الطرفين، وترك مشكلة الحدود وترتيبات الأمن للأطراف، وأكد على ضرورة الإصرار على رد فعل سوفيتي محدد وشامل للمقترح الذي قدمه خلال محادثاته في موسكو، وعدم السماح للسوفيت بالتراجع، وخاصة أنه توقع أن السوفيت لن يقدموا أية ردود، والاكتفاء بالتفاوض حول الوثيقة الأخيرة[79].

أما التحرك التالي من جانب الإدارة الأمريكية فتمثَّل في دراسة مقترح تقدم به سيسكو في بداية شهر سبتمبر 1969، حيث اقترح أن تقوم الإدارة الأمريكية بإخبار السوفيت في الاجتماعات التي ستعقد بين روجرز وجروميكو في نيويورك خلال شهر سبتمبر 1969، بأن تحدد الإدارة موقفها من مسألة الانسحاب الإسرائيلي، بالعودة إلى حدود مصر ما قبل حرب عام 1967، مقابل أن يقدم جروميكو تعهدًا مصريًا بقبول إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، للتوصل إلى ترتيبات محددة لتأمين تلك الحدود، ومرور إسرائيل عبر مضايق تيران وقناة السويس[80].

والحاصل أن معارضة هذا الاقتراح جاءت من جانب كيسنجر (مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي)، حيث رأى أن الإدارة الأمريكية لا يمكنها الشروع في تسوية مصرية - إسرائيلية وحدها، حيث إن الإدارة إذا مضت في ذلك الطريق، فلا بد أن تشمل هذه التسوية الأردن أيضًا، خاصة أن الإدارة الأمريكية لديها مصلحة كبيرة في استرداد الملك حسين (ملك الأردن)

أراضيه أكثر من الرئيس عبد الناصر؛ لأن الملك حسين معتدل وموقفه موالٍ للغرب. ومن جهة أخرىٰ رأىٰ كيسنجر أن السوفيت لن يقبلوا بتسوية مصرية إسرائيلية وحدها، وبدا ذلك بشكل واضح في المحادثات الأخيرة لسيسكو في موسكو خلال شهر يوليو1969، ومن جهة ثالثة فإن إسرائيل سترفض أية مقترحات حتىٰ في حالة الحصول علىٰ تعهد من مصر بوجود لها في شرم الشيخ. وبالتالي أوصىٰ كيسنجر بعدم إعطاء تفويض للخارجية لتقديم الموقف السابق لجروميكو علىٰ أنه موقف الولايات المتحدة الأمريكية حول الحدود، وضرورة دراسة الأمر قبل التحرك في هذا الاتجاه[81].

اجتماع سيسكو - دوبرنين في نيويورك (18 سبتمبر 1969):

في 18 سبتمبر 1969 اجتمع سيسكو مع دوبرنين لمدة ثلاث ساعات، ذكر سيسكو أن الاجتماع كان الأكثر صراحة منذ بداية المحادثات الثنائية، حيث ذكر في تقريره أنه شدد علىٰ ضرورة أن يتم تحديد المواقف، ورأىٰ أن السوفيت - وبشكل كبير - مستعدون للتماشي مع الصياغة الأمريكية الأخيرة في موسكو. فحول تعهد العرب بمفاوضات مباشرة، شدد سيسكو علىٰ ضرورة موافقة السوفيت علىٰ الديباجة الواردة في المقترح الأمريكي، ولكن دوبرنين ذكر أن ذلك صعب ولا يجب التحاور حوله، وتوصل سيسكو إلىٰ انطباع أن هذا الأمر لا يُعَدُّ مشكلة بالنسبة للسوفيت[82].

وحول موضوع الترتيبات الأمنية، تحدث سيسكو عن أن الصياغة الأمريكية تترك الخيارات مفتوحة للأطراف أنفسهم للتوصل إلىٰ حل بشأنها في وجود يارنج، وذكر سيسكو أن الترتيبات الأمنية التي يريدها كل طرف من أطراف الصراع لا يقبلها الآخر، كما رأىٰ أن السوفيت يقبلون بصياغة تترك الخيارات مفتوحة حول هذا الأمر، ولكن رفض دوبرنين، وبشكل قاطع، فكرة

وجود إسرائيلي في شرم الشيخ، وتمسك بخيار وجود قوات للأمم المتحدة هناك، على أن ترحل خلال فترة زمنية محددة، مع تصديق مجلس الأمن على ذلك، وكان دوبرنين مرنًا حول المدة الزمنية التي ستبقى فيها هذه القوات في شرم الشيخ[83].

وبدا واضحًا في هذه الجلسة أن الطرفين متفقان على استمرار التشاور من أجل كبْح جِماح الأطراف في الشرق الأوسط عن الدخول في جولة جديدة من القتال، وفي الوقت نفسه رأى الجانب الأمريكي أن ذلك غير مضمون؛ لأن حرب الاستنزاف التي تقوم بها مصر يمكن أن تخرج عن السيطرة، وتدخل المنطقة في حرب جديدة[84].

واستمرت المحادثات في ما بعد على مستوى وزيري الخارجية، حيث عقد اجتماع في أواخر سبتمبر 1969، وقد فشِل الطرفان في إحداث تقدُّم في اتجاه التوصل إلى وثيقة مشتركة، واستمرت إستراتيجية السوفيت على أساس الحصول على تعهد بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء وغزة إلى خطوط ما قبل حرب يونيو 1967، وفي المقابل قبل السوفيت بصيغة رودس، أساسًا للمفاوضات بين إسرائيل والعرب، والسلام يكون بعد اكتمال الانسحاب الإسرائيلي، وبدون تعهد واضح من جانب العرب بالتحكم في الأعمال الفدائية، وهو عكس ما تريده إسرائيل، حيث ترفض الانسحاب بوصةً واحدة حتى يقام سلام وتطبق عناصره[85].

والحاصل أن تطور المحادثات بدا متسارعًا خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 1969، خاصة أن الخارجية الأمريكية قررت التحرك نحو تقديم خطة أمريكية سوفيتية مشتركة، وفي حالة فشل هذا الخيار تقوم الخارجية بتقديم خطة منفردة لتسوية مصرية إسرائيلية، وذلك على أساس ما تم التوصل إليه مع السوفيت طوال المحادثات الثنائية التي بدأت منذ مارس 1969[86].

الطريق إلى مشروع روجرز (ديسمبر 1969):

من جهة أخرى، بدا واضحًا أن كيسنجر كانت له وجهة نظر أخرى، حيث إنه وبموافقة الرئيس الأمريكي، تم فتح قناة اتصال مباشرة مع السفير الإسرائيلي في واشنطن (إسحاق رابين)، من أجل الحصول على وجهات نظر الحكومة الإسرائيلية، متخطيًا وزارة الخارجية. ومن خلال هذه القناة وجد الجانب الأمريكي أن إسرائيل سترفض فكرة تقديم تسوية مع مصر، وفي المقابل تراهن إسرائيل على حرب استنزاف طويلة مع مصر، حتى تُظهر للرئيس المصري أن العمليات العسكرية سوف تكلف بلاده الكثير، خاصة وأن غارات إسرائيل في العمق المصري ستشكل خطرًا على مكانة الرئيس عبد الناصر. وأن استمرار غارات العمق سوف يؤدي إلى سقوط الرئيس عبد الناصر، وهو ما سيغير الأوضاع في المنطقة؛ لأن البديل لن يكون في خطورته على مصالح الغرب، ولن يكون بشخصيته الكاريزمية نفسها، وستكون الأنظمة العربية المعتدلة أكثر حرية في صناعة السلام.

وقد رأى كيسنجر أن هذه الإستراتيجية من جانب إسرائيل تتطابق مع المصالح الأمريكية[87]. وبالتالي فإن التذبذب في تحركات الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة كان سببه الأساسي هو الاختلاف في تقديرات كيسنجر وروجرز حول مدى صحة القيام بمحاولة نشطة لتشجيع تسوية في الشرق الأوسط؛ إذ إن كيسنجر لم يوافق على رأي وزارة الخارجية حول الحاجة الملحَّة لكسر الجمود الدبلوماسي، واعتقاده أن الطريق الأمثل نحو الهدف يأتي من خلال البحث عن أسلوب معين مع الاتحاد السوفيتي، للوصول إلى كسر الجمود في الشرق الأوسط[88].

وبالرغم من ذلك واصلت الخارجية الأمريكية تحركاتها في سبيل إعداد خطة مشتركة، فقد تقدم سيسكو بمذكرة إلى وزير الخارجية روجرز، ذكر فيها

أنه بالأخذ في الاعتبار الظروف المميزة التي ظهرت في المحادثات الثنائية في نيويورك (سبتمبر 1969)، فقد رأى أن تتقدم الإدارة الأمريكية للسوفيت بتسوية مصرية - إسرائيلية تقوم على أساس تعهد ملزم للسلام والتزامات محددة لحفظ السلام، وقبول مبدأ انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي مصر إلى خطوط ما قبل 5 يونيو 1969، شريطة استعداد مصر للتفاوض مع إسرائيل، والتي سوف تتضمن ترتيبات أمنية عملية حول شرم الشيخ وغزة، ومناطق منزوعة السلاح، وحرية الملاحة عبر ممرات تيران وقناة السويس بما في ذلك إسرائيل، وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها [89]. وبناءً على ذلك تقدم روجرز بتوصية للرئيس الأمريكي، بأن مصالح الولايات المتحدة تقتضي التحرك في هذا الاتجاه، سواء قَبِل السوفيت أو رفضوا، وأن تحركًا كهذا، سواء قبلت الأطراف المعنية أم رفضت، ستكون الإدارة الأمريكية في موقف يمكن الدفاع عنه[90].

اجتماع سيسكو - دوبرنين في واشنطن (28 أكتوبر 1969):

في 28 أكتوبر 1969 عقد سيسكو ودوبرنين ثلاث جلسات من المحادثات في مدينة واشنطن، حيث قام سيسكو بإعطاء دوبرنين الصياغة الأمريكية حول مسألة الحدود المصرية الإسرائيلية، مشددًا على أنها مشروطة بموافقة السوفيت على تحديد موقفهم بشأن السلام، وضرورة أن تكون هناك موافقة على مفاوضات بين الأطراف على نمط مفاوضات رودس 1949، وأكد سيسكو أن إدارته هنا لا تقدم وثيقة جديدة، وإنما هي إعادة صياغة لتعكس مواقف أمريكية سوفيتية مشتركة، وتضمينها في وثيقة مشتركة لتسليمها للسفير يارنج من خلال القوى الأربع الكبرى، وشدد سيسكو على أن هذه الصياغة الجديدة لا تحتمل المزيد من المشاورات بين الطرفين[91].

قام سيسكو خلال الاجتماعات بتقديم مجموعة من الصياغات حول المشكلات الصعبة، فحول صيغة المفاوضات وطبيعة السلام، كانت الصياغة الأمريكية قد تضمنت أن «إسرائيل ومصر يقبلان باجتماع مندوبين عنهم تحت إشراف يارنج، على نمط مفاوضات رودس 1949، وبدون تأجيل للتوصل إلى اتفاق نهائي ملزم ومتبادل للتفاوض حول طرق تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242، لإقامة سلام عادل ودائم»[92]. وأما عن الحدود الآمنة التي ستنسحب إليها القوات الإسرائيلية فكانت الصياغة هي: «إقامة مناطق منزوعة السلاح، وعلى أساس ترتيبات أمنية في شرم الشيخ من أجل ضمان حرية الملاحة عبر مضايق تيران، وعلى أساس ترتيبات أمنية عملية ونهائية لوضع قطاع غزة، وأن الحدود الدولية السابقة بين مصر وأرض فلسطين تحت الانتداب البريطاني، سوف تصبح الحدود الآمنة والمعترف بها بين مصر وإسرائيل»[93]. وبالنسبة لمشكلة اللاجئين «فسيكون مفهومًا أن الاتفاق بين مصر وإسرائيل سيكون بالتوازي مع اتفاق أردني - إسرائيلي، سيضمن موافقة على حل عادل لمشكلة اللاجئين، وأن تطبيق الاتفاقين سيبدأ فقط بالتوازي»[94].

وبالرغم من أن الجانب السوفيتي لم يصادق على هذه الصياغات، والإدارة الأمريكية كانت في انتظار الرد السوفيتي على الصياغات الأخيرة، إلا أن الخارجية الأمريكية عزمت على القيام بعرض أفكارها على الأطراف المعنية على أنها صيغة مشتركة مع السوفيت، شريطة عدم الدخول في التفاصيل، وإنما مجرد عرض عامٍّ لها[95].

تقدم وزير الخارجية الأمريكي بمذكرة إلى الرئيس الأمريكي في (16 نوفمبر 1969)، ذكر فيها أن الأوضاع في الشرق الأوسط تسير ضد مصلحة الولايات المتحدة، خاصة أنه في منتصف نوفمبر 1969 انعقد اجتماع لوزراء خارجية ووزراء الدفاع العرب، وظهر موقفهم المتشدد ضد الولايات المتحدة،

وظهر الإحباط بسبب ضعف التقدم في اتجاه تسوية سلمية، وزاد التوجه في المنطقة نحو حرب أخرىٰ، وكذلك زاد التأييد للفدائيين الفلسطينيين، وأن القمة العربية التي كان محددًا لها من 8 إلىٰ 10 ديسمبر 1969، سوف تدفع أكثر نحو تصلُّب العرب إذا لم يكن هناك تحرك في اتجاه السلام، وبالتالي سيؤدي ذلك إلىٰ تأزُّم مواقف الدول العربية المعتدلة، والمثال الأكثر وضوحًا، أن الملك حسين من الممكن أن يتوجه نحو السوفيت للحصول علىٰ حاجاته من الأسلحة[96].

أما علىٰ الجانب الإسرائيلي، فقد رأىٰ روجرز في مذكرته، أن الحكومة الإسرائيلية راهنت علىٰ الاعتراض علىٰ المواقف الأمريكية، سواء في المحادثات الثنائية، أو محادثات القوىٰ الأربع الكبرىٰ، وأن الاعتراضات الإسرائيلية ستزداد بعد تقديم الأفكار الأمريكية الجديدة التي تم طرحها في المحادثات الأمريكية السوفيتية الأخيرة، وكذلك ستزداد المعارضة والانتقاد من جانب التجمع اليهودي في الولايات المتحدة[97].

أما بالنسبة للتسوية علىٰ الجانب الأردني، فقد ذكر روجرز أن الاتحاد السوفيتي ومصر لن يقدما تعهدات حول تسوية إلا في حالة معرفة شكل التسوية علىٰ الجانب الأردني، ومن جهة أخرىٰ رأىٰ أن الأردن يرفض وساطة السوفيت، وعليه فقد رأىٰ روجرز أن التحرك حول تسوية أردنية إسرائيلية سيكون في إطار محادثات القوىٰ الأربع الكبرىٰ، وستتم عملية مفاتحة الطرفين في الأمر، وفي الوقت نفسه استطلاع إمكانية التوصل إلىٰ أفكار واضحة في إطار القوىٰ الأربع الكبرىٰ علىٰ هذه الجبهة. ورأىٰ روجرز أن ميزة التحرك في إطار القوىٰ الأربع الكبرىٰ من الناحية الفنية، وهي السماح لبريطانيا وفرنسا بقيادة التحرك، علىٰ حين يبقىٰ دور الولايات المتحدة في الخفاء[98].

وبالتالي فقد رأىٰ روجرز ضرورة اتخاذ خطوة علنية لإعلان الموقف الأمريكي تجاه تسوية عربية إسرائيلية شاملة، وإظهار أن الإدارة الأمريكية

تتخذ موقفًا متوازنًا وليس نسخة كربونية من الموقف الإسرائيلي، خاصة أن إسرائيل بالفعل انتقدت الموقف الأمريكي علانية، وأن تحركًا كهذا لن يكون مفاجئًا لإسرائيل، ولكنهم في الوقت نفسه يفضلون عدم الخوض فيه. وبالنسبة للعرب فرأى أن المواقف الأمريكية لن تكون مرضية، وسيكون من الصعب على كل من العرب وإسرائيل اتخاذ مواقف رافضة، خشية من انتقاد الرأي العام العالمي، وأن هذا الموقف سوف يساعد أصدقاء الولايات المتحدة في العالم العربي[99].

وبالفعل استمر روجرز في العمل، ففي 9 ديسمبر 1969 قام بإعلان خطته والتي عرفت في ما بعد بـ«مشرع روجرز»، والتي دعت إلى عقد اتفاق ملزِم بين مصر وإسرائيل، يتم التوصل إليه تحت إشراف يارنج، على غرار مفاوضات هدنة رودس 1949، ويقوم الاتفاق على النقاط العشر التالية:

1- كجزء من تسوية شاملة تقوم مصر وإسرائيل بتحديد الجدول الزمني والإجراءات التي تتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي مصر التي احتلت في أثناء النزاع في عام1967.

2- تنتهي حالة الحرب بين الطرفين، وتحل محلها حالة السلام، ويتعهد الطرفان بمنع أشكال العنف كافة من أراضيهما ضد الطرف الآخر وقواته المسلحة.

3- يوافق الجانبان على موقع الحدود الآمنة والمعترف بها، وينطوي الاتفاق على إنشاء مناطق منزوعة السلاح واتخاذ التدابير العاجلة في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة في مضايق تيران والترتيبات الخاصة بالأمن والوضع النهائي في غزة، وفي هذا السياق فإن الحدود الدولية السابقة بين مصر وأراضي فلسطين في عهد الانتداب هي الحدود الآمنة والمعترف بها بين مصر وإسرائيل.

4- يقوم الجانبان بإعداد اتفاقية بشأن المناطق منزوعة السلاح والتدابير اللازمة لضمان حرية الملاحة في مضايق تيران، وتحديد الوضع النهائي لغزة.

5- يوافق الطرفان على أن مضايق تيران هي ممرات مائية دولية، وعلى أن مبدأ حرية الملاحة ينطبق على الدول كافة بما فيها إسرائيل.

6- مع حق سيادة مصر على قناة السويس، فإنها تؤكد حق السفن التابعة لجميع الدول بما فيها إسرائيل في المرور بحرية عبر القناة دون تمييز أو تداخل.

7- يوافق الجانبان على الالتزام بالشروط المتعلقة العادلة لمشكلة اللاجئين، طبقًا لما يتم التوصل إليه في اتفاق نهائي بين الأردن وإسرائيل.

8- تتفق مصر وإسرائيل بصورة متبادلة على أن تحترما سيادة الأراضي ووحدتها، وتعترفا بهما وبحقّ العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها لكلا الطرفين.

9- يتم تسجيل الاتفاق النهائي في وثيقة يوقع عليها الجانبان وتودع لدى الأمم المتحدة، وينص الاتفاق النهائي على أن الإخلال المادي بالاتفاق من جانب واحد من الطرفين، يخوّل الطرف الآخر أن يتذرّع بالإخلال بوصفه سببًا للتوقف عن التنفيذ بالنسبة للكل أو الجزء.

10- يوافق الجانبان على أن يقدما الاتفاق النهائي إلى مجلس الأمن للتصديق عليه[100].

وفي 18 ديسمبر 1969، قدمت الولايات المتحدة للدول الأربع الكبرى خطة تسوية على الجانب الأردني، وتضمنت الخطة كثيرًا من النقاط التي وردت في اقتراح التسوية المصرية الإسرائيلية، مع إضافة بعض النقاط أو تعديل بعضها لتناسب الظروف الخاصة على الجبهة الأردنية، فحول الحدود النهائية فإنها ستكون متقاربة مع خط الهدنة الذي كان موجودًا قبل حرب 1967، وإن كان يسمح بتعديلات استنادًا إلى الملاءمة الإدارية أو الاقتصادية، يضاف إلى ذلك أن

المقترح قد أكد على أن موضوع القدس سيتم تسويته بين الأردن وإسرائيل، مع الاعتراف بأن المدينة ستكون موحدة، وأن البلدين سيشاركان في المسؤوليات المدنية والاقتصادية لإدارة المدينة، وبالنسبة لمشكلة اللاجئين، فإنها ستسوَّى على أساس السماح بالعودة أو إعادة التوطين مع تعويض، ويتم الاتفاق بين الطرفين على حصة سنوية للاجئين الذين تتم إعادتهم، والحاصل هنا أن الملك حسين كان سعيدًا بالاقتراح الأمريكي[101].

وقد أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي في 22 ديسمبر 1969، بيانًا حول المقترحات الأمريكية، وجاء البيان رافضًا فرض أية حلول من جانب أي من القوى الكبرى، ورأى الجانب الإسرائيلي أن الحلول المقترحة، هدفها الأساسي هو استرضاء العرب على حساب إسرائيل، والحاصل أن هذا الرفض لم يكن مفاجئًا للرئاسة الأمريكية ومجلس الأمن القومي الأمريكي، فقد سعى الرئيس الأمريكي إلى الحد من رد فعل التجمع اليهودي في الولايات المتحدة بسبب مقترحات روجرز، وبالتالي فقد طلب من مستشاره للشؤون اليهودية إبلاغ زعماء الطائفة اليهودية بأنه يتشكك في دبلوماسية روجرز، وأوضح لهم نيكسون أنه سيحرص على ألا يكون للمقترحات التي سيطرحها وزير الخارجية أية نتائج[102].

ولكن ماذا عن الرد السوفيتي على التحركات التي قام بها روجرز؟ في 23 ديسمبر 1969 قدم دوبرنين الردَّ السوفيتي على المقترحات الأمريكية التي قدَّمت في 28 أكتوبر 1969، خلال اجتماع مع وزير الخارجية الأمريكي روجرز، وكان الرد السوفيتي في شكل تعليق شفوي خلال الاجتماع، وفي نهايته تم تسليم رد مكتوب[103].

ورأى الجانب السوفيتي في ردِّه، أن الوثيقة الأمريكية التي قدَّمت في 28 أكتوبر 1969 كانت منحازة لجانب واحد وهو إسرائيل، ولا يمكن أن تسهل

عملية التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط، وأن هذه الوثيقة تراجعت عن مواقف سابقة، وتجاهلت واقع أن هناك جهودًا تم بذلها لتطوير صياغة للتغلب على خلافات غير قابلة للمساومة في الموقف السوفيتي[104].

وحول أسلوب المفاوضات رفض الجانب السوفيتي صيغة رودس، وشدد على ضرورة قيام القوى الأربع الكبرى بالتوصل إلى مبادئ التسوية، وإمكانية التوصل لصيغة مناسبة لنشاط يارنج، على أن يقوم بمناقشة المشكلات مع الأطراف بشكل منفصل[105].

كما طالب الرد السوفيتي بتصريح واضح حول الانسحاب من غزة، وأنه لا يوجد مسوِّغ لمشاركة إسرائيل في تحديد مستقبل غزة. وألمح الرد إلى أن سوريا لا بد من ضمها في أي اتفاق للقوى العظمى، كما تمسك بموقفه حول المناطق منزوعة السلاح، وضرورة أن تكون على جانبي الحدود، وفي الوقت نفسه لم يتضمن الرد السوفيتي الإشارة إلى قوات حفظ سلام للأمم المتحدة، وضرورة أن تكون هناك إشارة واضحة إلى عودة السيادة المصرية على شرم الشيخ وعدم استخدام ألفاظ تسمح بغير ذلك. وحول مشكلة اللاجئين، أصر الجانب السوفيتي على ضرورة قيام إسرائيل بتطبيق قرارات الأمم المتحدة كافة، وعدم النظر إلى أية ضمانات لإسرائيل من أجل تحديد أعداد اللاجئين الذين يرغبون في العودة[106].

رأى روجرز أن الجانب السوفيتي لديه الرغبة في مواصلة المحادثات الثنائية، ولكن في الوقت نفسه رأى أن الرد السوفيتي لا يمكن عَدُّه بَنَّاءً، ولا يؤدي إلى التحرك قدمًا في المحادثات الثنائية، وعَدَّه تراجعًا في بعض أجزائه، وابتعد الرد كثيرًا عن الوثيقة المصرية الإسرائيلية في 28 أكتوبر 1969، والوثيقة الأردنية الإسرائيلية في 18 ديسمبر 1969، وتمسك الجانب السوفيتي بالمواقف التي قدمها في اقتراحه المضادِّ في يونيو 1969[107].

الخاتمة:

بناء على ما تناوله البحث، اتضح أنه طوال عام من الاتصالات الأمريكية السوفيتية، فشِل الطرفان في التوصل إلى خطة مشتركة، فلم يتم التوصل إلى اتفاق حول القضايا الأساسية في الصراع العربي -الإسرائيلي، فقد تمسك كل طرف بموقف حلفائه. ففي الوقت الذي تمسك فيه الجانب السوفيتي بالمواقف المصرية، بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية كافة التي احتلتها في حرب عام 1967، بما في ذلك قطاع غزة، ورفْض مبدأ إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل - التزمت - على الجانب الآخر - الولايات المتحدة بتبنِّي الرؤية الإسرائيلية، برفض الانسحاب بشكل كامل من الأراضي المحتلة، والإصرار على أن تكون هناك اتصالات مباشرة بين طرفي الصراع. ومن وجهة نظر أخرى كان هناك قبول أمريكي إسرائيلي لفكرة الانسحاب إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين في عهد الانتداب، مع رفض الانسحاب من قطاع غزة. كذلك استمرت الرؤية الأمريكية-الإسرائيلية في التركيز على الجبهة المصرية، ومحاولة جذبها لتسوية منفردة، على اعتبار أن مصر مفتاح لتحقيق تسوية عربية إسرائيلية شاملة. وقد بدا الخلاف في وجهات النظر بين القوتين بالانتهاء إلى تحرك أمريكي منفرد، تمثل في مشروع روجرز في ديسمبر 1969.

*

الهـوامش

(1) CAP82960. Telegram From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson in Taxas, Washington, December 31,1968,0118Z., Foreign Relation of United States, 1964 - 1968, Vol. XX, Arab - Israeli Dispute, 1967 - 1968, Editor: Louis J. Smith, General Editor: Edward C. Keefer, United States Printing Office, Washington, 2001.

(2) Ibid..

(3) Ibid..

(4) Ibid..

(5) ملف وثائق فلسطين: مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، نص المقترحات السوفيتية، ج2، من عام 1950 إلى عام 1969، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية، بدون تاريخ، ص1609.

(6) CAP82960. Telegram From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson in Taxas, Washington, December 31,1968,0118Z., F.R.U.S, 1964 - 1968, Vol. XX.

(7) ملف وثائق فلسطين، ص1609-1610

(8) CAP82960. Telegram From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson in Taxas, Washington, December 31,1968,0118Z., F.R.U.S, 1964 - 1968, Vol. XX.

(9) Ibid..

(10) Ibid..

(11) 7299. Telegram From the Department of State to Certain Diplomatic Posts, Washington, January 16, 1969, 0204Z, Foreign Relation of United States, 1969 - 1976, Vol. XXIII, Arab - Israeli Dispute, 1969 - 1972, Editor: Louis J. Smith, General Editor: Steven G. Galpern, General Editor: Adam M. Howard, United States Printing Office, Washington, 2015.

(12) Ibid..

(13) ملف وثائق فلسطين، ص1617.

(14) 7299. Telegram From the Department of State to Certain Diplomatic Posts, Washington, January 16, 1969, 0204Z, F.R.U.S, 1969 - 1976, Vol. XXIII.

(15) Ibid..

(16) Ibid..

(17) ملف وثائق فلسطين، ص1618.

(18) 7299. Telegram From the Department of State to Certain Diplomatic Posts, Washington, January 16, 1969, 0204Z, F.R.U.S, 1969 - 1976, Vol. XXIII.

(19) Ibid..

(20) Ibid..

(21) Minutes of a National Security Council Meeting, Washington, February 1, 1969, Subject: NSC Meeting on Middle East, Participants: The President, The Vice

President, The Secretary of State William P. Rogers, The Secretary of Defense, Melvin R. Laird, The Secretary of Treasury, David M. Kennedy, The Chairman, Joint Chiefs of Staff, General Earle G. Wheeler, The Director of Central Intelligence, Richard M. Helms, Under Secretary of State, Elliot L. Richardson, State Department Counselor, Richard, F. Pederson, US Ambassador to the UN, Charles Yost, Assistant Secretary of State Joseph J. Sisco, Former Assistant Secretary of State, Parker T. Hart, Deputy Assistant Secretary of State Rodger P. Davies, Director, Office of Emergency Preparedness, General, George A. Lincoln, Colonel Alexander Haig, Harold H. Saunders, Dr. Henry A. Kissinger, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII. and: Minutes of a National Security Council Meeting, Washington, February 4, 1969, 10 a.m., Participants: The President, The Vice President, The Secretary of State William P. Rogers, The Secretary of Defense, Melvin R, Laird, (for Joint Chiefs of Staff)Mc Connell, Under Secretary of State, Elliot L. Richardson, Director, Office of Emergency Preparedness, General, George A. Lincoln, US Ambassador to the UN, Charles Yost, Dr. Henry A. Kissinger, Alexander Haig, Harold H. Saunders, The Director of Central Intelligence, Richard M. Helms, (for part of the meeting), F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(22) Ibid.. and : Minutes of a National Security Council Meeting, Washington, February 4, 1969, 10 a.m., Participants: The President, The Vice President, The Secretary of State William P. Rogers, The Secretary of Defense, Melvin R, Laird, (for Joint Chiefs of Staff) Mc Connell, Under Secretary of State, Elliot L. Richardson, Director, Office of Emergency Preparedness, General, George A. Lincoln, US Ambassador to the UN, Charles Yost, Dr. Henry A. Kissinger, Alexander Haig, Harold H. Saunders, The Director of Central Intelligence, Richard M. Helms, (for part of the meeting), F.R.U.S., Vol. Vol. X XIII.

(23) NSCIG/NEA 69-2A (Revised). Paper Prepared by Interdepartmental Group for Near East and South Asia, Washington, February 20, 1969, Subject: Further Studies on Middle East Policy, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(24) Ibid..

(25) Ibid..

(26) Ibid..

(27) Ibid..

(28) Ibid..

(29) محمود رياض، البحث عن السلام ... والصراع في الشرق الأوسط (1948 - 1978)،ج1، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987، ص190، وانظر: محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73، السلاح والسياسة، ط 1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1993، ص91، وانظر: عدنان السيد حسين، عصر التسوية: سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، ط 1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان 1990، ص67.

(30) مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934 - 1974)، ط 1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، يوليو 1975، ص319.

(31)مهدي عبد الهادي، المرجع السابق، ص319، وانظر: ليلى سليم القاضي، تقرير حول مشاريع التسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي (1948 - 1972)، شؤون فلسطينية، العدد 22، يونيو 1973، ص106 - 17.

(32) NSCIG/NEA 69-2A(Revised). Paper Prepared by Interdepartmental Group for Near East and South Asia, Washington, February 20, 1969, Subject: Further Studies on Middle East Policy, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(33) 42154. Telegram From the Department of State to the Embassy in Soviet Union, Washington, March, 1969, 0141Z, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(34) Ibid..

(35) Ibid..

(36) Ibid..

(37) Ibid..

(38) 51229. Telegram From the Department of State to Certain Diplomatic Posts, Washington, April, 3, 1969, 2353Z., Subject: Sisco and Dobrynin had working lunch April 3 on Middle East, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(39) 42154. Telegram From the Department of State to the Embassy in Soviet Union, Washington, March, 1969, 0141Z, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(40) 51229. Telegram From the Department of State to Certain Diplomatic Posts, Washington, April, 3, 1969, 2353Z., Subject: Sisco and Dobrynin had working lunch April 3 on Middle East, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(41) 59898. Telegram From the Department of State to the Embassy in Soviet Union and the Mission to United Nations, Washington, April, 18, 1969,1725Z., Subject: April 17 Sisco-Dobrynin Meeting on Middle East, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(42) Ibid..

(43) Ibid..

(44) Ibid..

(45) 59898. Telegram From the Department of State to the Embassy in Soviet Union and the Mission to United Nations, Washington, April, 18, 1969,1725Z., Subject: April 17 Sisco-Dobrynin Meeting on Middle East, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(46) Ibid..

(47) Memorandum From Harold Saunders of National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, April 18, 1969, Subject: The Dobrynin - Sisco Talks, F.R.U.S., Vol. XII.

(48) Ibid..

(49) Ibid..

(50) Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, April 24, 1969, Subject: Summary of Secretary Rogers Memo and the Issues It Raises for Decision, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(51) Ibid..

(52) Ibid..

(53) Ibid..

(54) Ibid..

(55) Ibid..

(56) Ibid..

(57)موسى صبري، تعليق على اعترافات كيسنجر، ط 4، كتاب اليوم، القاهرة، مارس 1981، ص79-80.

(58) Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, April 24, 1969, Subject: Summary of Secretary Rogers Memo and the Issues It Raises for Decision, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(59) Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, May 3, 1969, Subject: Next Step in Our Mid - East Peace Effort - Revised Version, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(60) Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, April 24, 1969, Subject: Summary of Secretary Rogers Memo and the Issues It Raises for Decision, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII. and: Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, May 3, 1969, Subject: Next Step in Our Mid - East Peace Effort - Revised Version, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(61) Editorial note, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(62) Ibid..

(63)وليام كوانت، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1994، ص86.

(64) Editorial note, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(65) Memorandum From Harold Saunders of National Security Council Staff to the President' Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, June 10, 1969, Subject: Sisco - Dobrynin Meeting, June 9, F.R.U.S., Vol. Vol. XII.

(66) No.452. Intelligence Note From the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Hughes) to Secretary of State Rogers, Washington, June 11, 1969, Subject: USSR - Middle East: Gromyko Probably in Cairo New Soviet Position for US - USSR Talks on Middle East, F.R.U.S., Vol. Vol. XII. and: Memorandum From Secretary of state Rogers to President Nixon, Washington, June 20, 1969, Subject: Soviet Counterproposal on Arab - Israeli Dispute, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(67) Ibid..

(68) Memorandum From Secretary of state Rogers to President Nixon, Washington, June 20, 1969, Subject: Soviet Counterproposal on Arab - Israeli Dispute, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(69) Memorandum From Harold Saunders of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, June 20, 1969, Subject: The Soviet Counterproposal on the Middle East, F.R.U.S., Vol. Vol. XII.

(70) Ibid..

(71) Memorandum From Secretary of state Rogers to President Nixon, Washington, June 20, 1969, Subject: Soviet Counterproposal on Arab - Israeli Dispute, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(72) 99315. Telegram From the Department of State to the Embassy in the Soviet Union, Washington, June 18, 1969, F.R.U.S., Vol. Vol. XII. and: Memorandum From Secretary of state Rogers to President Nixon, Washington, June 20, 1969, Subject: Soviet Counterproposal on Arab - Israeli Dispute, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(73) Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, undated, Subject: Middle East - Reply to Soviet Counterproposal, F.R.U.S., Vol. XII.

(74) Ibid..

(75) 3463. Telegram From the Embassy in the Soviet Union to the Department of State, Moscow, July 14, 1969, 2205Z., F.R.U.S., Vol. XII.

(76) Memorandum From Harold Saunders of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, July 18, 1969, Subject: Complete Wrapup on Sisco in Moscow, F.R.U.S., Vol. XII.

(77) Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco) to President Nixon and Secretary of State Rogers, Washington, July 21,1969, Subject: Report on Moscow Talks on Middle East, July 14-18, 1969, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(78) Memorandum From Harold Saunders of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, July 18, 1969, Subject: Complete Wrapup on Sisco in Moscow, F.R.U.S., Vol. XII.

(79) Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco) to President Nixon and Secretary of State Rogers, Washington, July 21,1969, Subject: Report on Moscow Talks on Middle East, July 14-18, 1969, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII. and: Memorandum From Harold Saunders of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, July 18, 1969, Subject: Complete Wrapup on Sisco in Moscow, F.R.U.S., Vol. XII.

(80) Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, September 10, 1969, Subject: The Next Step in the Middle East - NSC Meeting Thursday, September 11, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(81) Ibid..

(82) 3084. Telegram From the Mission to the United Nations to the Department of State, New York, September 19, 1969, 0151Z., F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(83) Ibid..

(84) Ibid..

(85) Memorandum From Harold Saunders of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, October 1, 1969, Subject: US - USSR Middle East Negotiations in New York, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(86) Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, September 25, 1969, Subject: The Israeli Position, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(87) Ibid..

(88) مارفن وبرنارد كالب، كيسنجر، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1975، ص109.

(89) Memorandum From Harold Saunders of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, October 22, 1969, Subject: Where We Stand in the Mid - East, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII

(90) Ibid..

(91) 182821. Telegram From the Department of State to the Embassy in the Soviet Union, Washinton, October 29, 1969, 0123Z., Subject: Sisco - Dobrynin Meeting on ME October 28, F.R.U.S., Vol. XII.

(92) Ibid..

(93) Ibid..

(94) Ibid..

(95) 182922. Telegram From the Department of State to the Embassy in Jordan, Saudi Arabia, Israel, Washington, October 29, 1969, 1831Z., F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(96) Memorandum From Secretary of State Rogers to President Nixon, Washington, November 16, 1969, Subject: Middle East Settlement Effort, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(97) Ibid..

(98) Ibid..

(99) Ibid..

(100) وليام كوانت، المرجع السابق، ص89-90. وانظر: Paper Prepared in the Department of State, Washington, undated, Subject: Joint US - USSR Working Paper Fundamental Principles, Israel and Egypt, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(101) وليام كوانت، المرجع السابق، ص91.

(102) نفسه، ص89-91.

(103) 211998. Telegram From the Department of State to Certain Diplomatic Posts, Washington, December 24, 1969, 0043Z, F.R.U.S., Vol. Vol. XXIII.

(104) Ibid..

(105) Ibid..

(106) Ibid..

(107) Ibid..

*

المصادر والمراجع

أولًا- وثائق عربية منشورة:

1- ملف وثائق فلسطين: مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، ج2، 1950 إلى 1969، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية، بدون تاريخ.

ثانيًا- المراجع العربية:

1- عدنان السيد حسين، عصر التسوية: سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، ط 1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان 1990.

2- ليلى سليم القاضي، تقرير حول مشاريع التسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي (1948 - 1972)، شؤون فلسطينية، العدد 22، يونيو 1973.

3- مارفن وبرنارد كالب، كيسنجر، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1975.

4- محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73، السلاح والسياسة، ط 1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1993.

5- محمود رياض، البحث عن السلام ... والصراع في الشرق الأوسط (1948 - 1978)، ج1، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987.

6- مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934 - 1974)، ط 1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، يوليو 1975.

7- موسى صبري، تعليق على اعترافات كيسنجر، ط 4، كتاب اليوم، القاهرة، مارس 1981.

8- وليام كوانت، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، ط 1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1994.

ثالثًا- وثائق أمريكية منشورة:

مجموعة من مجلدات لوثائق الخارجية الأمريكية كالتالي:

1- Foreign Relation of United States, 1964 - 1968, Vol. XX, Arab - Israeli Dispute, 1967 - 1968, Editor: Louis J. Smith, General Editor: Edward C. Keefer, United States Printing Office, Washington, 2001.

2- Foreign Relation of United States, 1969 - 1976, Vol. XXIII, Arab - Israeli Dispute, 1969 - 1972, Editor: Louis J. Smith, General Editor: Steven G. Galpern, General Editor: Adam M. Howard, United States Printing Office, Washington, 2015.

3- Foreign Relation of United States, 1969 - 1976, Vol. XII, Soviet Union January 1969 - October 1970, Editor: Erin R. Mahan, General Editor: Edward C. Keefer, United States Government Printing Office, Washington, 2006.

● ○ ●